الأمم المتحدة

A/69/700

الجمعية العامة

Distr.: General
4 December 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البندان ١٣ (أ) و ١١٥ من جدول الأعمال
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض

تقرير تجميعي مقدم من الأمين العام بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٨/٦ الذي طلبت فيه الدول الأعضاء إلى الأمين العام أن يقوم بتجميع كامل تشكيلة المساهمات المتاحة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأن يقدم قبل نهاية عام ٢٠١٤ تقريرا تجميعيا ليكون بمثابة مساهمة في المفاوضات الحكومية الدولية.

ويرسم التقرير، استنادا إلى خبرة عقدين من الممارسة الإنمائية وإلى إسهامات جرى تجميعها من خلال عملية مفتوحة شملت الجميع، خريطة طريق إلى تحقيق العيش بكرامة في السنوات الـ ١٥ التالية. ويقترح التقرير خطة للتنمية المستدامة تتسم بالشمول وتفضي إلى التحول أساسُها الحقوق ومحورها الناس وكوكب الأرض. ويتضمن مجموعة متكاملة من

14-66172 (A) 171214 221214

الرجاء إعادة استعمال الورق

ستة عناصر للمساعدة في صوغ خطة التنمية المستدامة وتعزيزها وضمان الوعي والاهتمام بالطموح والرؤية اللذين عبرت عنهما الدول الأعضاء، وترجمتهما إلى واقع، على الصعيد القطري، وهذه العناصر هي: (أ) العيش بكرامة: القضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة؛ (ب) الناس: ضمان التمتع بموفور الصحة وتوفير المعرفة وإدماج النساء والأطفال؛ (ج) الرخاء: بناء اقتصاد قوي يشمل الجميع ويفضي إلى التحول؛ (د) كوكب الأرض: حماية نظمنا الإيكولوجية لصالح كافة المجتمعات وأطفالنا؛ (هـ) العدل: العمل على إشاعة الأمان والسلام في المجتمعات وتقوية المؤسسات؛ (و) الشراكة: حفز التضامن العالمي من أجل التنمية المستدامة.

ويؤكد التقرير أيضا أن الخطة المتكاملة للتنمية المستدامة تتطلب إطارا من وسائل تنفيذها على نفس القدر من التآزر، يشمل التمويل والتكنولوجيا والاستثمار في قدرات التنمية المستدامة. كما يدعو التقرير إلى اعتناق ثقافة المسؤولية المشتركة لضمان ترجمة الوعود إلى واقع. وتحقيقا لهذه الغاية، يقترح التقرير إطارا يتسنى من خلاله رصد التنفيذ واستعراضه، استنادا إلى قدرات إحصائية أفضل واستغلال الإمكانات التي تتيحها مصادر البيانات الجديدة وغير التقليدية، وأن تكون منظومة الأمم المتحدة ”على مستوى الغرض المنشود“ بحيث تستطيع التصدي لتحديات الخطة الجديدة. وتحقيق العيش بكرامة في السنوات الـ ١٥ المقبلة أمر ممكن إذا ما قمنا بشكل جماعي بتعبئة الإرادة السياسية والموارد اللازمة لتعزيز النظام المتعدد الأطراف وتقوية دولنا.

المحتويات

الصفحة

أولا – دعوة عالمية إلى العمل لتغيير عالمنا في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ ..... ٤

ثانيا – موجز تجميعي ٩

ألف – ما تعلمناه بعد عقدين من التجربة في مجال التنمية ٩

باء – ما تعلمناه من مناقشات خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ ..... ١١

جيم – طموحات مشتركة لمستقبل مشترك ١٥

ثالثا – وضع إطار للخطة الجديدة ١٧

ألف – تمهيد السبيل ١٨

باء – اتباع نهج يفضي إلى التحول ٢١

جيم – العناصر الأساسية الستة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٢

دال – دمج العناصر الأساسية الستة ٢٧

رابعا – حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ خطتنا ٢٨

ألف – تمويل مستقبلنا ٢٨

باء – تسخير التكنولوجيا والعلوم والابتكار من أجل مستقبل مستدام ٣٥

جيم – الاستثمار في القدرات على تحقيق التنمية المستدامة ٣٧

خامسا – إنجاز خطتنا: مسؤولية مشتركة ٣٩

ألف – قياس الديناميات الجديدة ٣٩

باء – إنارة السبيل: دور البيانات في الخطة الجديدة ٤٠

جيم – قياس التقدم الذي نحرزه: الرصد والتقييم والإبلاغ ٤١

دال – جعل الأمم المتحدة ملائمة للتحول ٤٤

سادسا – خاتمة: معا ضمن تعاهُد عالمي ٤٦

”نسلِّم بأن الناس هم محور التنمية المستدامة ونحن، في هذا الصدد، نسعى إلى بناء عالم عادل ومنصف وشامل للجميع، ونلتزم بالعمل سويا من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل، وتحقيق التنمية الاجتماعية وحماية البيئة بما يعود بالنفع على الناس كافة“.

الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠)، ”المستقبل الذي نصبو إليه“

أولا - دعوة عالمية إلى العمل لتغيير عالمنا في فترة ما بعد عام ٢٠١٥

١ - يهيئ عام ٢٠١٥ فرصة فريدة أمام قادة العالم والناس للقضاء على الفقر وتغيير العالم على نحو يجعله يلبي بشكل أفضل حاجات الإنسان وضرورات التحول الاقتصادي، بالتزامن مع حماية بيئتنا وكفالة استتباب السلام والتمتع بحقوق الإنسان.

٢ - ونحن الآن في مفترق طرق تاريخي، وسيتوقف على الطريق الذي سنسلكه نجاحنا أو فشلنا في الوفاء بالوعود التي قطعناها على أنفسنا. وبإمكاننا عن طريق اقتصادنا المعولم وما لدينا من تكنولوجيا متطورة أن نقرر القضاء على آفتي الفقر المدقع والجوع الملازمتين للبشرية منذ القدم. أو أن نستمر في زيادة تدهور كوكبنا والسماح لأوجه عدم المساواة التي لا تُحتمَل بأن تُشيع المرارة واليأس. إن طموحنا هو تحقيق التنمية المستدامة للجميع.

٣ - وسيكون الشباب هم حملة مشاعل خطة التنمية المستدامة المقبلة الممتدة حتى عام ٢٠٣٠. ويجب أن نضمن ألا يتخلف أحد عن ركب هذا التحول مع تكفُّلنا في الوقت نفسه بحماية الكوكب. ونحن مسؤولون معا عن بدء السير في طريق يحقق الازدهار العميم والمشترك في عالم ينعم بالسلام ويصمد في وجه الأخطار ويُستمسك فيه بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

٤ - والتغيير هو شعارنا. ونحن مدعوون في هذه اللحظة إلى الإمساك بدفة القيادة والتصرف بشجاعة. نحن مدعوون إلى احتضان التغيير وتبنيه. تغيير مجتمعاتنا. تغيير طرق إدارة اقتصاداتنا. تغيير علاقتنا بكوكبنا الذي ليس لدينا غيره.

٥ - وباستطاعتنا ونحن نقوم بذلك أن نستجيب بشكل كامل لاحتياجات عصرنا والوفاء بالوعد الخالد الذي قطعناه على أنفسنا عندما ولدت الأمم المتحدة.

٦ - فقد أخذت أمم العالم منذ سبعين عاما، وقت اعتماد الميثاق المؤسس للمنظمة، على عاتقها في ديباجة الميثاق التزاما علنيا بـ ”أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ... وأن

نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية ... وأن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح''.

٧ - وانطلاقا من هذا الوعد الأساسي، دعت الجمعية العامة في إعلان الحق في التنمية (١٩٨٦) إلى اعتماد نهج يضمن أن يشارك الجميع في التنمية مشاركة حقيقية وأن توزع فوائدها توزيعا عادلا.

٨ - لقد حققت البشرية تقدما مبهرا في العقود السبعة الماضية. فقد قلصنا العنف وأنشأنا مؤسسات عالمية وأرسينا مجموعة مبادئ عالمية متفق عليها ونسيجا ثريا من قواعد القانون الدولي. وشهدنا تقدما تكنولوجيا مذهلا وخروج الملايين بعد الملايين من دائرة الفقر وخروج ملايين آخرين من دائرة التهميش وقهر أمراض وارتفاع متوسط العمر المتوقع وتفكيك الاستعمار وولادة أمم جديدة وانكسار الفصل العنصري وترسخ جذور الممارسات الديمقراطية وبناء اقتصادات نابضة في جميع المناطق.

٩ - ووجدنا منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ''مؤتمر قمة الأرض'' في ريو دي جانيرو، البرازيل، عام ١٩٩٢ طريقا جديدا نحو رفاه البشرية، هو طريق التنمية المستدامة. وجعل إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية اللذين صيغا في عام ٢٠٠٠ الناس في قلب الاهتمام، فتحسنت بذلك حياة الكثيرين في العالم أجمع تحسنا لم يسبق له مثيل. وأظهر استنفار الجهود العالمية خلف الأهداف الإنمائية للألفية أن بإمكان العمل المتعدد الأطراف أن يُحدث تغييرا حقيقيا.

١٠ - إلا أن أوضاع العالم اليوم بعيدة كل البعد عن الرؤية التي توخاها الميثاق. فبينما ينعم البعض في خير وفير، نشاهد البلايين وهم يعانون من الفقر الكاسح والتفاوتات الصارخة والبطالة والأمراض والحرمان. والتشرد هو الآن في أعلى مستوى له منذ الحرب العالمية الثانية. وباتت النزاعات المسلحة والجريمة والإرهاب والاضطهاد والفساد والإفلات من العقاب وتآكل سيادة القانون واقعا يوميا. وما زالت أزمات الاقتصاد والغذاء والطاقة العالمية لها آثار ملموسة. وعواقب تغير المناخ هي الآن في مستهلها فقط. وبقدر ما ترك التقدم الذي أحرزناه في العلم والتكنولوجيا وتعبئة أشكال التحرك الاجتماعي على الصعيد العالمي بصمته على حقبتنا المعاصرة، فكذلك فعلت أيضا أوجه الإخفاق والقصور المذكورة.

١١ - فعالمنا الذي باتت العولمة سمته الأساسية وإن كان التقدم الاستثنائي الذي تحقق هو إحدى علاماته المميزة فقد غدا متسما أيضا بدرجات غير مقبولة وفوق طاقة التحمُّل من العوز والخوف والتمييز والاستغلال والظلم والطيش البيئي على جميع المستويات.

١٢ - غير أننا ندرك أيضا أن هذه المشاكل ليست من صنع الطبيعة أو نِتاج ظواهر خارجة عن إرادتنا. فهي نتاج لفعل وتقصير الناس، من مؤسسات عامة وقطاع خاص وجهات أخرى معهود إليها بحماية حقوق الإنسان والذود عن كرامة الإنسان.

١٣ - إننا نعلم كيف نتصدى لهذه التحديات ولدينا الوسائل التي تمكننا من ذلك. ولكن الذي نحتاجه هو العمل المشترك الآن تحت قيادة سمتُها الاستعجال.

١٤ - فهي تحديات عالمية. تتطلب مستويات جديدة من العمل المتعدد الأطراف المنبني على الأدلة والمرتكز على القيم والمبادئ المشتركة وعلى الأولويات التي تجسد مصيرا مشتركا.

١٥ - إن الالتزامات العالمية التي أخذناها على عاتقنا بموجب الميثاق يجب أن تجبرنا على التحرك. وشعورنا بالتعاطف مع الآخرين ومصلحتنا الذاتية المستنيرة يجب أن يدفعانا إلى التحرك. والمسؤوليات الملقاة على عاتقنا باعتبارنا رعاة لهذا الكوكب يجب أن تدفعنا بنفس القدر إلى التحرك. والتهديدات التي نشهدها اليوم لا تحترم الحدود التي رسمها البشر، سواء كانت حدودا بين البلدان أو حدودا بين الطبقات أو القدرات أو الأعمار أو الجنسين أو المناطق الجغرافية أو الأصول العرقية أو الأديان.

١٦ - فترابط العالم الذي لا رجعة فيه يجعل التحديات التي تواجه أيا منا تحديات أمام كل واحد فينا، وهو أمر يحدث تدريجيا في بعض الأحيان ولكنه يحدث فجأة في أحيان كثيرة. غير أن مواجهة هذه التحديات المعقدة ليست مجرد عبء من الأعباء؛ بل هي بالأحرى فرصة لصوغ شراكات وتحالفات جديدة يمكنها أن تتضافر معا للنهوض بأوضاع البشر.

١٧ - وتوفر التجربة التي خضناها في السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أدلة دامغة على أن من الممكن استنفار طاقات المجتمع الدولي لمجابهة هذه التحديات المعقدة. فقد ائتلفت الحكومات والمجتمع المدني وتشكيلة كبيرة من الجهات الفاعلة الدولية خلف هذه الأهداف في معركة متعددة الجبهات ضد الفقر والمرض. وتولدت عنهم نُهُج مبتكرة وبيانات جديدة حيوية وموارد جديدة وأدوات وتكنولوجيات جديدة لخوض هذا النضال. وتحسنت الشفافية وتعززت النُهُج المتعددة الأطراف وتدعَّم الأخذ بنهج قائم على النتائج في تناول السياسة العامة. فالسياسات العامة السليمة المستوحاة من الأهداف الإنمائية للألفية والتي يعززها العمل الجماعي والتعاون الدولي تفضي إلى نجاحات باهرة. فقد استطاع العالم في العقدين السابقين

منذ عام ١٩٩٠ أن يقلل نسبة الفقر المدقع إلى النصف وأن ينتشل ٧٠٠ مليون شخص من براثن الفقر المدقع. وفي العقد الممتد بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، أمكن تجنب وفاة ما يقدر بـ ٣,٣ ملايين شخص من الملاريا وأُنقذ ٢٢ مليون شخص في المعركة ضد السل. وأَبقى تيسُّر إمكانية حصول المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي على حياة ٦,٦ ملايين شخص منذ عام ١٩٩٥. وتحسنت بشكل مطرد في الوقت نفسه نسبة الإناث إلى الذكور في المدارس الابتدائية وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية للأطفال والأمهات ومشاركة المرأة في الحياة السياسية[(١)].

١٨ - ويجب أن نستثمر في الأعمال التي لم تكتمل في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن نستخدمها كمنطلق نحو المستقبل الذي نصبو إليه، نحو مستقبل لا فقر فيه، مستقبلٍ أساسه حقوق الإنسان والمساواة والاستدامة. فهذا هو واجبنا ولا بد أن يكون هو أيضا الإرث الذي نسعى جاهدين لأن نتركه لأطفالنا.

١٩ - لقد شرع المجتمع الدولي، في مسعى منه لصوغ خطة عالمية للتنمية المستدامة للسنوات التالية لعام ٢٠١٥، في عملية لم يسبق لها مثيل. فلم يحدث قط أن جرى تشاور بهذا القدر من الاتساع والشمول بشأن عدد بهذه الكثرة من المسائل موضع الاهتمام العالمي. وهي رحلة حاسمة الأهمية التزمت بخوضها، في السنتين القصيرتين اللتين انقضتا منذ أن أرسى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الأساس لمسار التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، جميعُ الدول الأعضاء وكامل منظومة الأمم المتحدة والخبراء وقطاع ممثِّل من المجتمع المدني وقطاع الأعمال وأيضا - وهو الأهم - ملايين الأشخاص من كافة بقاع العالم. وهذا أمر يحدونا بسببه هو بالذات أملٌ كبير. وتشكل الروح الخلاقة والشعور بوحدة الهدف اللذان انبثقا عن الأسرة البشرية بكاملها برهانا على أن بإمكاننا أن نتلاقى لكي نبتكر ونتعاون سعيا إلى إيجاد حلول وتحقيق المصلحة المشتركة.

٢٠ - ولما كان الباب بات الآن مفتوحا أمام قاعدة عريضة من مؤيدي هذا المسار، فلا بد من التسليم بأن شرعيته ستتوقف إلى حد كبير على درجة تجسُّد الرسائل الأساسية التي تصل إلينا في محصلته النهائية. وليس هذا هو الوقت المناسب للرضوخ للاعتبارات السياسية أو تقبُّل الحد الأدنى المعتاد. فالتهديدات الجديدة التي تواجهنا والفرص الجديدة التي تلوح لنا تتطلب مستوى عاليا من الطموح ومسار عمل يتسم حقا بطابع المشاركة والتجاوب وتحقيق التحول.

(١) انظر التقرير المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤.

٢١ - ويشمل ذلك التصدي لتغير المناخ. وكما أكدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم التهديدات. ويزيد صعوبة تحقيق خطة التنمية المستدامة لأنه يؤدي إلى تراجع الاتجاهات الإيجابية ونشوء حالات جديدة من عدم اليقين وتصاعد تكاليف التحصين ضد الأخطار.

٢٢ - وهذا عمل لا ينفع معه سير الأمور كالمعتاد.

٢٣ - فالناس في جميع أنحاء العالم يتطلعون إلى الأمم المتحدة وينتظرون منها أن تكون على مستوى التحدي بأن تكون لديها خطة محققة للتحول حقا، خطة عالمية وقابلة أيضا للتطويع لظروف كل بلد ويكون الناس وكوكب الأرض محورها. وقد أكدوا في نداءاتهم الحاجة إلى الديمقراطية وسيادة القانون ووجود فُسحة للعمل الأهلي والحوكمة الأنجع والمؤسسات القادرة، وإلى إقامة شراكات جديدة ومبتكرة مع أطراف منها جهات قطاع الأعمال التي تتصرف بمسؤولية والسلطات المحلية الفعالة، وإلى ثورة في البيانات وآليات قوية للمساءلة وشراكات عالمية متجددة. ويؤكد الناس في جميع أنحاء العالم أيضا أن مصداقية الخطة الجديدة مرهونة بالوسائل المتاحة لتنفيذها.

٢٤ - وسيشهد عام ٢٠١٥ عقد ثلاثة اجتماعات دولية رفيعة المستوى ستتاح لنا من خلالها الفرصة لأن نرسم ملامح عهد جديد للتنمية المستدامة. أولها المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي سيعقد في أديس أبابا في تموز/يوليه والذي قد يُصاغ فيه تعاهُدٌ من أجل إقامة شراكة عالمية. والثاني هو مؤتمر القمة الاستثنائي المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيعقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في أيلول/سبتمبر، حيث سيعتمد العالم الخطة الجديدة وسيضع مجموعة أهداف للتنمية المستدامة نأمل أن تشكل نقلة في التوجه لصالح الناس وكوكب الأرض. والثالث هو الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر، والتي ستفي فيها الدول الأعضاء بما تعهدت به من اعتماد اتفاق جديد للتصدي لتهديد يمكن أن يزيد من صعوبة إنجاز خطة التنمية المستدامة الجديدة.

٢٥ - لقد آن الأوان لأن يقوم العالم بعمل تاريخي لإحداث تحول في حياة الناس وحماية كوكب الأرض. وإنني أحث الحكومات والناس في كل مكان على الوفاء بالمسؤوليات السياسية والمعنوية الملقاة على عاتقهم. هذا هو ندائي من أجل العيش في كرامة وعلينا جميعا أن نلبي النداء بأفضل ما لدينا من رؤية وكل ما لدينا من قوة.

ثانيا – موجز تجميعي

”إن تحقيق كل ما له قيمة في المجتمع البشري رهين بفرص التنمية المتاحة للأفراد“. ألبرت آينشتاين

ألف – ما تعلمناه بعد عقدين من التجربة في مجال التنمية

٢٦ – يتناول الحوار العالمي بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ الكثير من العناصر الجديدة والتي تسهم فعلا في إحداث التحول. ولكن جذور هذا الحوار عميقة تمتد إلى تجربة المجتمع الإنمائي خلال السنوات العشرين الماضية، والنتائج المتبصرة الرؤية التي أسفرت عنها المؤتمرات العالمية المعقودة في تسعينيات القرن الماضي: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ (مؤتمر قمة الأرض) ومؤتمر قمة الألفية والأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٠ ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ومؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ والمرحلة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠) لعام ٢٠١٢.

٢٧ – وقد وُضع حجر الأساس لعملية التجديد العالمية الحالية في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه من عام ٢٠١٢، باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ”المستقبل الذي نصبو إليه“. فقد تناولت الوثيقة بالوصف الدروس المستفادة من عقدين من التجربة في مجال التنمية، وأتت بتقييم مستفيض للتقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة وللثغرات التي تعتريها.

٢٨ – ورغم أن التقدم المحرز اتسم بالقصور والتفاوت، إلا أنه كان تقدما ملحوظا. فقبل عقدين من الزمن فقط، كان ٤٠ في المائة من سكان العالم النامي يعيشون في فقر مدقع، وكان مفهوم القضاء على الفقر أمرا يستعصي تصوره. ونحن نعلم الآن، بعد تحقيق مكاسب بعيدة المدى ومتواصلة، أنه يمكن القضاء على الفقر المدقع في غضون جيل واحد آخر. وقد أسهمت الأهداف الإنمائية للألفية إسهاما كبيرا في هذا التقدم، وعلمتنا كيف يمكن أن تعمل الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني يدا في يد من أجل تحقيق فتوحات تفضي إلى التحول.

٢٩ – وشهدنا إحراز تقدم كبير في عدة بلدان من أقل البلدان نموا خلال العقدين الماضيين. وفي الفترة نفسها، أصبحت البلدان المتوسطة الدخل محركات جديدة للنمو العالمي، حيث أفلحت في انتشال الكثير من مواطنيها من براثن الفقر وفي تشكيل طبقة متوسطة عريضة. وحققت بعض البلدان تقدما حقيقيا في سبيل الحد من أوجه عدم المساواة. وتمكنت بلدان أخرى من تعميم التغطية الصحية. بينما تطورت بعض البلدان الأخرى لتصبح من أكثر

مجتمعات العالم تقدما وأكثرها ترابطا في المجال الرقمي. وزادت مستويات الأجور، وتوسع نطاق الحماية الاجتماعية، وترسخت جذور التكنولوجيات الخضراء، وتسنى الارتقاء بمعايير التعليم. وتمكنت عدة بلدان من الخروج من مرحلة التراع، وحققت مكاسب مطردة على طريق إعادة التعمير والسلام والتنمية. وتبرهن هذه التجارب الواسعة النطاق على أن من الممكن التغلب على الهشاشة والإقصاء، وتدل على ما يمكن إنجازه في السنوات المقبلة.

٣٠ - وتغيِّر الاتجاهات الديمغرافية الجديدة حاليا ملامح عالمنا. فقد بلغ عدد أفراد الأسرة العالمية فعلا سبعة بلايين نسمة، ويرجح أن يبلغ عددهم تسعة بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. وعالمنا عالم تطبعه الشيخوخة، لأن الناس أصبحوا يعيشون حياة أطول ويتمتعون بصحة أوفر. وأضحى سكان العالم يعيشون أكثر فأكثر في الحواضر، حيث يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المدن والحواضر. وبات العالم طابعه التنقل، حيث يضم أكثر من ٢٣٢ مليون مهاجر دولي، أو ما يقرب من بليون مهاجر باحتساب الهجرة الداخلية. وستكون لهذه الاتجاهات آثار مباشرة على أهدافنا، وستطرح تحديات وستتيح فرصا على حد سواء.

٣١ - ونحن نرى كيف أن التكنولوجيات الجديدة يمكن أن تفتح المجال أمام نُهج أكثر استدامة وممارسات أكثر كفاءة. وندرك أن القطاع العام قادر على زيادة حجم الإيرادات المحصلة زيادة كبيرة من خلال إصلاح الأنظمة الضريبية، ومكافحة التهرب من دفع الضرائب، وتصحيح أوجه عدم المساواة، ومكافحة الفساد. ونعلم أن هناك قدرا هائلا من الموارد غير المستغلة والمهدورة التي يمكن توجيهها نحو التنمية المستدامة. ونعلم أن الشركات المتطلعة إلى المستقبل أضحت تضطلع بدور رائد بتحويل نماذج الأعمال التجارية التي تتبعها إلى نماذج تتوخى التنمية المستدامة، وأن إمكانات الاستثمارات التي يقوم بها القطاع الخاص على أساس اعتبارات أخلاقية لم يحشد إلا الترر اليسير منها حتى الآن. ومن شأن الحوافز والسياسات والأنظمة وأنشطة الرصد المناسبة أن تتيح فرصا جيدة. ونعلم أننا في خضم ثورة في مجال البيانات ستتيح لنا أن نرى بوضوح لم نعهده من قبل أين نكون وإلى أين نحتاج أن نتجه، وستكفل أخذ كل فرد في الحسبان. ونعلم أن هناك مبادرات خلاقة في شتى أنحاء العالم تفضي إلى وضع نماذج رائدة للإنتاج والاستهلاك المستدامين يمكن تعميمها. ونعلم أن الحوكمة على الصعيدين الوطني والدولي يمكن إصلاحها حتى تستجيب بكفاءة أكبر لمتطلبات واقع القرن الحادي والعشرين. ونعلم كذلك أن العالم اليوم يضم بين جنباته أول مجتمع مدني معولم ومترابط حقا ومستنفَر الجهود بشكل كبير وله الاستعداد والقدرة للعمل باعتباره مشاركا في إحداث التغيير والتحول ومساهما في قيادة دفتهما ومحركا قويا لهما.

٣٢ - ولقد بدأنا بالفعل في إدارة دفة مسارنا صوب تحقيق التحول.

٣٣ - فقد تم التشديد في المناقشة المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ على أهمية مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد، مما يجسد تطورا في المنظور مقارنة بإطار الأهداف الإنمائية للألفية. ودعي أيضا إلى إيلاء اهتمام خاص لأكثر البلدان انكشافا أمام الأخطار، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص أيضا للتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تعاني من حالات الهشاشة والنزاع.

٣٤ - وشددت الدول الأعضاء على أن التنمية المستدامة يجب أن تكون شاملة للجميع وأن يكون محورها الناس. وأكدت أهمية النظم الإيكولوجية في سبل عيش الناس، وفي رفاههم الاقتصادي والاجتماعي والبدني والعقلي، فضلا عن تراثهم الثقافي، - أهمية ”أمنا الأرض“ كما تسميها الكثير من الثقافات.

٣٥ - وأكدت الدول الأعضاء أيضا ضرورة تحسين مقاييس التقدم، مثل الناتج المحلي الإجمالي، لتحسين استنارة عملية اتخاذ قرارات السياسة العامة. وبينما سلمت بالتنوع الطبيعي والثقافي الذي يطبع العالم، فقد أقرت أيضا بأن كافة الثقافات والحضارات يمكنها أن تسهم في التنمية المستدامة. وأخيرا، دعت إلى الأخذ بنُهج كلية متكاملة إزاء التنمية المستدامة تسترشد بها الإنسانية من أجل العيش في وئام مع النظم الإيكولوجية الهشة لكوكب الأرض.

باء - ما تعلمناه من مناقشات خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥

٣٦ - لقد قطع المجتمع الدولي شوطا طويلا في مداولاته بشأن خطة التنمية المستدامة. ففي تموز/يوليه ٢٠١٣، قدمتُ، بناء على طلب من الجمعية العامة، تقريري المعنون ”حياة كريمة للجميع“ (A/68/202). وأوصيت فيه بوضع خطة للتنمية المستدامة عالمية ومتكاملة ومستندة إلى حقوق الإنسان، تعالج مسائل النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والعناية بالبيئة وتسلط الضوء على الصلة بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان، أي إلى خطة لا تهمل أحدا. ودعوت أيضا إلى توخي الصرامة في إجراء الاستعراض والرصد، وتحسين وزيادة تبويب البيانات، وجعل الأهداف والغايات قابلة للقياس وللتكيف. وأوردت عددا من الإجراءات المفضية إلى التغيير التي يمكن أن تنطبق على جميع البلدان[٢].

(٢) A/68/202، الفرع ثالثا - ألف.

٣٧ - وأغنت العديد من الأصوات هذه المناقشة، وقدمت طائفة عريضة من أصحاب المصلحة إسهامات قيمة فيها، كما يتضح مما يلي:

(أ) عبر الناس في جميع أنحاء العالم عن آرائهم من خلال مشاورات وأنشطة للاتصال لم يسبق لها مثيل اضطلعت بها جماعات منظمة من المجتمع المدني، ومن خلال الحوار العالمي بقيادة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن ''مليون صوت: العالم الذي نريد''، و ''تنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥: الفرص على الصعيدين الوطني والمحلي''، والدراسة الاستقصائية المعنونة ''عالمي''. وشارك ملايين الأفراد، ولا سيما الشباب، في هذه العمليات من خلال مشاورات ودراسات استقصائية وطنية ومواضيعية وإلكترونية، على نحو ما يتجسد في ''نداء الشباب العالمي'' ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة السنوي الخامس والستين لإدارة شؤون الإعلام/المنظمات غير الحكومية. وكانت أيضا لمشاركة البرلمانيين ومؤسسات الأعمال والمجتمع المدني أهمية حيوية؛

(ب) دعا قادة فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى خمس ''نقلات مُفضية إلى التحول'' هي: '١' عدم إهمال أحد؛ '٢' جعل التنمية المستدامة في قلب الاهتمام؛ '٣' إحداث تحول في الاقتصادات من أجل توفير فرص عمل وتحقيق النمو الشامل للجميع؛ '٤' بناء السلام وإقامة مؤسسات عامة فعالة ومنفتحة وخاضعة للمساءلة؛ '٥' إقامة شراكة عالمية جديدة؛

(ج) أوصى الأكاديميون والعلماء المجتمعون في إطار شبكة حلول التنمية المستدامة باعتماد خطة قائمة على أساس علمي عملية المنحى تشمل أربعة أبعاد مترابطة للتنمية المستدامة (كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمتصل بالحوكمة)؛

(د) أُدرجت خلاصة الدور الأساسي لقطاع الأعمال في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ في تقرير الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. والشركات على استعداد لتغيير أساليب مباشرة أعمالها والمساهمة في الخطة بتحويل الأسواق من الداخل وجعل الإنتاج والاستهلاك وتوزيع رأس المال أكثر شمولا واستدامة؛

(هـ) أَبرزت تقارير اللجان الإقليمية أهمية الجهود الإقليمية في تكييف الأهداف المتفق عليها على الصعيد العالمي وأولويات السياسة العامة مع الواقع الوطني لكل بلد؛

(و) عُرضت تجارب وخبرات منظومة الأمم المتحدة في تقرير فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي أعمال فريق الدعم التقني؛

(ز) على المستوى الرئيسي، أتيحت القيادة والتوجيهات من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛

(ح) أوصى أعضاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية باتباع نهج مستدام إزاء تعزيز رفاه الإنسان، والارتقاء بالعدالة العالمية، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والحفاظ على نظم حفظ الحياة على الأرض لأجل الأجيال المقبلة؛

٣٨ - وطوال عام ٢٠١٤، تبادلت الدول الأعضاء وجهات النظر وضمَّت أفكارها إلى بعضها البعض من خلال أعمال كيانات الأمم المتحدة الإنمائية القائمة. وحدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية والإقليمية واللجان الأخرى وهيئات الخبراء التابعة له العناصر الممكن إدراجها في إطار الاستعراض والرصد لما بعد عام ٢٠١٥، واستكشفوا سبل تكييف جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وأنشطته التنفيذية للاستجابة للتغيرات في المشهد الإنمائي. وأتاح منتدى التعاون الإنمائي منبرا مفيدا في مجال السياسة العامة لأصحاب المصلحة من أجل مناقشة الآثار المترتبة على خطة موحدة عالمية، والشراكة العالمية، وطرائق الاستعراض والرصد بفعالية أكبر، والإجراءات العملية المتخذة من قبل شركاء التعاون الإنمائي في بلدان الجنوب بشأن التحديات المشتركة. ووجه المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة انتباهه منذ دورته الافتتاحية في عام ٢٠١٣ إلى خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، حيث دعا القادة إلى اتباع نهج متسق وأشاروا إلى أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه المنتدى في الاستعراض والرصد.

٣٩ - وإذ نقترب الآن من نهاية عام ٢٠١٤، فإننا نلاحظ بارتياح إنجاز العمليات الحكومية الدولية التي أرساها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٤٠ - وقد جرى في سلسلة من الحوارات المنظمة في الجمعية العامة بشأن التكنولوجيا[٣]، النظر في الترتيبات الممكن اتخاذها لإنشاء آلية تيسير تعزز تطوير ونقل ونشر التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا.

٤١ - وقدمت لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة تقريرها بشأن الخيارات المتعلقة باستراتيجية تمويل فعالة للتنمية المستدامة في آب/أغسطس ٢٠١٤[٤]. واقترحت اللجنة حزمة تضم أكثر من ١٠٠ خيار لمقرري السياسات، إلى جانب توصيات من أجل إقامة شراكة عالمية تغطي الجوانب الرئيسية المتمثلة في المعونة، والتجارة، والديون،

(٣) انظر A/69/554.

(٤) A/69/315.

والضرائب، واستقرار الأسواق المالية. وأوصت باعتماد استراتيجيات تمويل يملكها فرادى البلدان تكون متجذرة في بيئات للسياسة العامة وطنية مواتية، وتكملها بيئة مواتية دولية تم إصلاحها. وأقرت بأنه ينبغي الاستعانة بجميع مصادر التمويل، العامة منها والخاصة، الوطنية منها والدولية.

٤٢ - وطوال عام ٢٠١٤، عقد رئيس الجمعية العامة سلسلة من الاجتماعات القيمة، شملت ثلاثة أنشطة رفيعة المستوى بشأن مساهمات المرأة والشباب والمجتمع المدني، وبشأن حقوق الإنسان وسيادة القانون، وبشأن مساهمات التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وعقدت ثلاث مناقشات مواضيعية بشأن دور الشراكات، وكفالة الاستقرار والسلام في المجتمعات، والماء والصرف الصحي والطاقة المستدامة. وأعقب هذه المناقشات حوار بشأن المساءلة في الجمعية العامة وفي كل منطقة من المناطق تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة الإقليمية المعنية بها. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عقد الرئيس اجتماعا تقييميا رفيع المستوى بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٣ - ومن المهم الإشارة إلى أن فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة قدم نتائج مداولاته التاريخية في تموز/يوليه ٢٠١٤[٥]، فعرض سردا استند فيه إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيث شدد على القضاء على الفقر، والاستدامة البيئية، والنمو الشامل للجميع، والمساواة، وخطة للتنمية المستدامة محورها الناس.

٤٤ - وبعد أكثر من عام من المداولات التشاورية الجامعة والمكثفة، اقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية ١٧ هدفا محددا مشفوعا بغايات عددها ١٦٩ غاية[٦] وصفها بأنها ذات وجهة عملية، وتتسم بطابع عالمي وقابلة للتطبيق على الجميع، مع مراعاة اختلاف الواقع والقدرات ومستويات التنمية على الصعيد الوطني. وسعى إلى الجمع بين الغايات العالمية المتطلع إليها وأهداف خاصة بالبلدان سيتم تحديدها على الصعيد الوطني.

٤٥ - وبالإضافة إلى تعزيز الالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية التي لم تتحقق بعد، تغطي أهداف التنمية المستدامة مجالات جديدة بإدراج أهداف تتعلق بأوجه عدم المساواة، والنمو الاقتصادي، وفرص العمل الكريم، والمدن والمستوطنات البشرية، والتصنيع، والطاقة، وتغير

(٥) A/68/970 و Corr.1، المرفق.

(٦) المرجع نفسه، الفقرة ١٨.

المناخ، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والسلام، والعدالة، والمؤسسات. أما البعد البيئي، فهو معمم على صعيد خطة التنمية المستدامة برمتها. وتستند أهداف التنمية المستدامة إلى هدف يتعلق بالشراكات العالمية لأغراض تعبئة وسائل التنفيذ.

٤٦ - وسيتعين إنشاء آليات لاستعراض تنفيذ الأهداف، وسيلزم تحسين سبل توفير البيانات والحصول عليها، بما يشمل تبويب المعلومات بحسب نوع الجنس والعمر والعرق والأصل الإثني والوضع من حيث الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي والخصائص الأخرى ذات الصلة بالسياقات الوطنية.

٤٧ - وفي الختام، دعا فريقي الاستشاري المستقل للخبراء المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة في تقريره المقدم مؤخرا بعنوان ''عالم له أهميته'' (A World That Counts) إلى سد الفجوات الرئيسية في مجال البيانات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وبين الشعوب الغنية بالمعلومات والشعوب الفقيرة إليها، وبين القطاعين العام والخاص. وشدد على أهمية زيادة فرص الحصول على البيانات الجيدة النوعية، ومعالجة أوجه عدم المساواة في مجالات الحصول على المعلومات، والإلمام بالبيانات، وتعزيز الفسحة المتاحة للنشاط الأهلي، وتشجيع تبادل البيانات والمعلومات. ودعا أيضا إلى تعزيز المؤسسات الوطنية لكي توفر القدرات في مجال الإحصاءات والتفاعل مع التكنولوجيات الجديدة.

جيم - طموحات مشتركة لمستقبل مشترك

٤٨ - لقد ظهر من هذه الأعمال والأنشطة جميعها أن هناك اتفاقا على ضرورة وضع خطة ذات بعد عالمي. فالبشرية تواجه نفس التحديات العالمية، ومشاكل هذا العصر تتجاوز حدود الدول، حتى إن أغنى البلدان نفسها ليست في منأى عن الفقر المدقع والإقصاء. ولما كانت التحديات عالمية الطابع، كان لزاما على جميع البلدان أن تحدث التغيير، كل بالنهج الذي يناسبه، دون إغفال منها للصالح العام العالمي. والعالمية هي السمة الأساسية لحقوق الإنسان والعدل بين الأجيال. وهي تفرض علينا أن نفكر بروح من المسؤولية المشتركة في سبيل مستقبل مشترك. ومن مقومات العالمية اتساق السياسات العامة. والعالمية تجسيد لشراكة عالمية جديدة غايتها التنمية المستدامة بما ينسجم وروح ميثاق الأمم المتحدة.

٤٩ - ولقد نادت جميع الأصوات بوضع خطة محورها الإنسان، مراعية لكوكبنا الأرض، رفيقة بالبيئة، مؤسِّسة لاقتصادات متينة، تكفل للإنسان الكرامة والمساواة والتحرر من العوز والخوف، وتقيم شراكة عالمية جديدة غايتها التنمية المستدامة. فإن التصدي لظاهرة تغير المناخ وتشجيع التنمية المستدامة وجهان لعملة واحدة يدعم أحدهما الآخر. ولتحقيق هاتين

الغايتين، دعا الجميع إلى وضع خطة للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ تكون عالمية المنحى، مفضية إلى التحول، قائمة على أسس علمية، مدعومة بأدلة، وتستند إلى مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون والمساواة والاستدامة.

٥٠ - وأكدت جميع المشاركات أنه ينبغي لنا أن نواصل السير على درب الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أنها شددت كذلك على أن الدول الأعضاء ستكون ملزمة بتدارك الثغرات المهمة في مجال التنمية المستدامة التي لم تتناولها الأهداف الإنمائية للألفية، مثل الأبعاد المتعددة للفقر، وتوفير العمل اللائق للشباب، والحماية الاجتماعية، وكفالة حقوق العمل للجميع. وطالبت المشاركات بمدن مستدامة لا تهميش فيها، وبتطوير البنى التحتية والتصنيع. ونادت بالنهوض بالحكم الرشيد الذي يتسم بالفعالية وتتحقق في ظله المساءلة، ويقوم على مبدأ المشاركة، ويكون شاملا للجميع؛ كما نادت بحرية التعبير والإعلام وتأسيس الجمعيات، وبنظم قضائية منصفة، وبكفالة السلام للمجتمعات والأمن للجميع.

٥١ - وطالبت جميع الأصوات بألا يتخلف أحد عن الركب، وبضمان المساواة وعدم التمييز، وبالإنصاف والإدماج على جميع المستويات. ومن واجبنا أن نولي اهتماما خاصا للشعوب والفئات والبلدان الأكثر احتياجا. فهذا القرن هو قرن المرأة، إذ لا سبيل إلى الإفادة من طاقاتنا كاملة ونصفُ البشرية مكبل الحركة. ونحن بحاجة إلى إشراك الفقراء والأطفال والمراهقين والشباب والمسنين، إضافة إلى العاطلين عن العمل وسكان الأرياف وسكان الأحياء الفقيرة والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمهاجرين واللاجئين والمشردين والفئات الضعيفة والأقليات. ومن هذه الفئات أيضا المتضررون من تغير المناخ، ومَن يعيشون في أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تعاني من النزاعات، أو في مناطق واقعة تحت الاحتلال، أو في أماكن تمر بحالات طوارئ طبية وإنسانية معقدة، أو في أوضاع متضررة من الإرهاب. ونادت أصوات الناس بوضع حد لجميع أشكال عدم المساواة بين الجنسين، والتمييز القائم على أساس نوع الجنس، والعنف ضد النساء والأطفال والصغار من الفتيان والفتيات.

٥٢ - وما انفك الرأي العام ينادي بإلحاح بضرورة الإقرار بتدني الثقة بين الحكومات والمؤسسات والشعوب، وبمعالجة هذه الظاهرة. ولتهيئة بيئة مواتية لبناء مجتمعات تنعم بالسلام ولا يُهمش فيها أحد، وضمان الوئام الاجتماعي واحترام سيادة القانون، لا بد من إعادة بناء المؤسسات على الصعيد القطري بما يضمن عدم إهدار المكاسب التي تتحقق من السلام.

٥٣ - وتريد جميع الأطراف أن تُتخذ إجراءات تعالج تغير المناخ، والتعجيل بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والإبقاء على ارتفاع معدل درجة الحرارة على الصعيد العالمي دون درجتين مئويتين، إنصافا لأجيال الحاضر والمستقبل، وانسجاما في الوقت نفسه مع مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة وكل حسب قدراته. ويريد الجميع أيضا الحفاظ على المحيطات، والموارد البحرية، والنظم الإيكولوجية الأرضية، والغابات.

٥٤ - ويدعو جميع المشاركين إلى إحداث تحول ذي نفع في اقتصاداتنا؛ وإلى جعل أنماط ما نحققه من نمو أكثر شمولا واطرادا واستدامة. فالناس يريدون فرص عمل لائقة، وحماية اجتماعية، ونظما زراعية قوية، ورخاء في الأرياف، ومدنا مستدامة، وتصنيعا جامعا ومستداما، وبنى تحتية صلبة، وطاقة مستدامة متاحة للجميع. ومن شأن هذه التحولات أن تساعد أيضا على التصدي لتغير المناخ. وقد سمعنا أيضا نداءات ملحة تدعو إلى إصلاح التجارة الدولية، وإلى العمل على تنظيم الأسواق والهيئات المالية تنظيما فعالا، واتخاذ تدابير حازمة لمكافحة الفساد والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، ومكافحة غسل الأموال والتهرب من دفع الضرائب، واستعادة الأصول المسروقة والمخفية.

٥٥ - وأكدت جميع المشاركات ضرورة مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الخطة الإنمائية الجديدة برمتها. ولبلوغ هذا الهدف، يريد أصحاب هذه المشاركات أن يتحقق الاتساق في السياسات على جميع المستويات على أسس معيارية، وأن ينفذ ما يتصل بذلك من إصلاح لآليات الحوكمة العالمية، وأن تقام شراكة عالمية جديدة فعالة غايتها التنمية المستدامة. وهم يوضحون أن هذه التدابير ينبغي أن تستند إلى التضامن والتعاون والمساءلة المتبادلة وإلى مشاركة الحكومات وجميع الجهات صاحبة المصلحة.

٥٦ - ودعا الجميعُ إلى وضع إطار للاستعراض والرصد يكون صارما وقائما على المشاركة لمساءلة الحكومات ومؤسسات الأعمال والمنظمات الدولية أمام الشعوب عن النتائج، ولحماية كوكبنا من أي أذى. وطالبوا بثورة بيانات تجعل المعلومات والبيانات متاحة بقدر أكبر، والوصول إليها أيسر، وتصنيفها أكثر تفصيلا، كما طالبوا بتحديد أهداف وغايات قابلة للقياس، وبوضع آلية قائمة على المشاركة لاستعراض التنفيذ على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي.

ثالثا - وضع إطار للخطة الجديدة

”إن مسعى التغلب على الفقر ليس من أعمال الإحسان، بل هو من أعمال إحقاق العدل. والفقر، كالعبودية والفصل العنصري، ليس أمراً طبيعياً. إنه من صنع الإنسان

ويمكن التغلب عليه واستئصاله بعمل الإنسان. ويحدث أحيانا أن يكون قدَرُ جيل من الأجيال أن يكون عظيما. بوسعكم اليوم أن تكونوا ذاك الجيل. فأطلقوا العنان لجانب العظمة فيكم‘‘ نيلسون مانديلا

ألف - تمهيد السبيل

٥٧ - تشهد هذه اللحظة من التاريخ إرساء مسار عالمي مُفضٍ إلى التحول. فقد تجسدت انطلاقا من مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ ومؤتمر ريو+٢٠ وتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة[٥] رؤية متسقة بشكل لافت للنظر.

٥٨ - ولما كان من المحال اختزال الكرامة الإنسانية واستدامة كوكب الأرض في معادلة بسيطة، ولما كانت عناصر هذه الاستدامة وتلك الكرامة على قدر كبير من التداخل، وكانت التنمية المستدامة ظاهرة معقدة، فإن اقتراح الفريق العامل المفتوح باب العضوية مجموعة أهداف وغايات واسعة النطاق أمر جدير بالترحيب باعتباره خطوة مشهودة إلى الأمام في بحث المجتمع الدولي عن حلول فعالة لتحديات عالمية متزايدة التعقيد.

٥٩ - ولذلك فإنني أرحب، بصفتي الأمين العام للأمم المتحدة، بالنتائج التي توصل إليها الفريق العامل المفتوح باب العضوية (انظر الجدول ١). وأود أن أهنئ قيادة الفريق وجميع من شاركوا في عمله الرائد. وأشير هنا بارتياح إلى قرار الجمعية العامة أن يكون اقتراح الفريق العامل الأساس الرئيسي الذي تقوم عليه العملية الحكومية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٠ - وستجري الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في غضون الأشهر المقبلة مفاوضات بشأن المعالم النهائية لخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي للخطة أن تتضمن سردا مقنعا مرتكزا على مبادئ، يستند إلى نتائج المؤتمرات العالمية الرئيسية، وبخاصة مؤتمر قمة الألفية، والوثيقة الختامية لمؤتمر قمة عام ٢٠٠٥، ومؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأصوات الشعوب المعبر عنها في إطار عملية ما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي للخطة أيضا أن تدعو إلى الاتساق التام مع الالتزامات السياسية الحالية والالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي. كما ينبغي لها أن تتضمن أهدافا محددة وغايات يمكن تحقيقها وقياسها. فبذلك يظهر الترابط الهام بين الأهداف والغايات. ومن المهم في هذا السياق أن الخطة يجب أن تعالج الصعوبات التي تعترض البلدان ذات القدرات المتفاوتة والمؤسسات الضعيفة. ويجب تفادي الإثقال على

كاهل البلدان بخطة تزيد من التحديات بدلا من أن تخفف من الأعباء. ولا بد للخطة من التزامات جدية تضمن التمويل ووسائل التنفيذ الأخرى، بما في ذلك ما يُتفق عليه منها في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥ والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وينبغي لها أن تشمل آليات عامة قوية وجامعة على كل المستويات للإبلاغ ورصد التقدم المحرز واستخلاص الدروس وكفالة المساءلة المتبادلة.

الجدول ١

أهداف التنمية المستدامة

الهدف ١ – القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الهدف ٢ – القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الهدف ٣ – ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

الهدف ٤ – ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

الهدف ٥ – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

الهدف ٦ – ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

الهدف ٧ – ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

الهدف ٨ – تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الهدف ٩ – إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

الهدف ١٠ – الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الهدف ١١ – جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الهدف ١٢ – ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

الهدف ١٣ – اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره*

الهدف ١٤ – حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الهدف ١٥ – حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

الهدف ١٦ – التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

الهدف ١٧ – تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

* مع التسليم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي.

المصدر: A/68/970 و corr.1.

٦١ – ويتوقف النجاح أيضا على مدى قدرة الخطة الجديدة على تشجيع إقامة شراكات جديدة بوحي منها، وعلى حفز الجهات الفاعلة الأساسية والفئات المؤيِّدة الرئيسية ومواطني المعمورة بوجه أعم واستنفار جهودهم. لذلك فنحن بحاجة إلى خطة تتجاوب مع تجارب الناس واحتياجاتهم، خطة يفهمها الناس ويحتضنونها. وينبغي أيضا أن يُنظر إلى الخطة والأهداف على الصعيد القطري على نحو يكفل الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة للتنمية المستدامة تكون أوسع نطاقا وأدعى لإحداث التحول، فتصبح بالفعل جزءا لا يتجزأ من الرؤى والخطط الوطنية والإقليمية.

٦٢ – وفي هذا الصدد، يجب علينا أن نستذكر ونأخذ في الاعتبار الولاية التي أناطتها الدول الأعضاء بالجمعية العامة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والتي أكدت فيها:

> ”ضرورة أن تكون أهداف التنمية المستدامة عملية المنحى موجزة يسهل التعريف بها محدودة العدد طموحة ذات طابع عالمي وقابلة للتطبيق على نحو شامل في جميع البلدان مع مراعاة الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة واحترام السياسات والأولويات الوطنية“ (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق، الفقرة ٢٤٧).

٦٣ - ولقد اتفقت الدول الأعضاء على أن تكون الخطة التي حدد معالمها الفريق العامل المفتوح باب العضوية هي الأساس الرئيسي الذي تقوم عليه العملية الحكومية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥. والفرصة سانحة لنا اليوم لوضع إطار للأهداف والغايات بصيغة يتجلى فيها طموحنا إلى إعداد خطة عالمية النطاق مفضية إلى التحول. وأشير هنا على وجه الخصوص إلى أنه من الممكن الاحتفاظ بالأهداف السبعة عشرة وإعادة ترتيبها بتركيز وإيجاز يتسنى من خلالهما ما يلزم من توعية على الصعيد العالمي والقابلية للتنفيذ على الصعيد القطري.

باء - اتباع نهج يفضي إلى التحول

٦٤ - أود أن أقترح مجموعة متكاملة من ستة عناصر أساسية إن هي أُخذت مجتمعة أدت إلى تيسير المداولات بين الدول الأعضاء قبل انعقاد مؤتمر القمة الاستثنائي للتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ومكنتها من التوصل إلى وضع الخطة الموجزة والطموحة التي صدر تكليف بها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٦٥ - وتؤكد هذه العناصر الأساسية الحاجة الملحة إلى إطلاق نداء عالمي بالالتزام بمجموعة من المبادئ التي إن هي استوفيت كاملة أفضت إلى تحول عالمي حقا في مجال التنمية المستدامة. ولذلك يتعين علينا، ونحن ننفذ الخطة الجديدة:

- أن نلتزم بنهج عالمي، يشتمل على إيجاد حلول تعالج أوضاع جميع البلدان وكل الفئات؛
- أن نراعي الاستدامة في جميع الأنشطة، واعين بالآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية؛
- أن نعالج أوجه عدم المساواة في جميع المجالات، متفقين على أنه لا ينبغي اعتبار أن الهدف أو الغاية قد تحققا إلا إذا تحققا للفئات الاجتماعية والاقتصادية كافة؛
- أن نكفل في جميع الأعمال احترام حقوق الإنسان والنهوض بها، في انسجام تام مع المعايير الدولية؛
- أن نعالج مسببات تغير المناخ وآثارَه؛
- أن نبني تحليلاتنا على بيانات وأدلة موثوق بها، مع العمل على تعزيز القدرات في مجال البيانات، وعلى زيادة توافر البيانات وحُسن تصنيفها وقابليتها للفهم وتبادلها؛

- أن نوسع نطاق شراكتنا العالمية في وسائل التنفيذ تعظيما للأثر وتحقيقا للمشاركة الكاملة، بما في ذلك من خلال إقامة تحالفات بين أصحاب مصلحة متعددين تختص بأمور بعينها؛
- أن نربط التعاهد الجديد بالتزام متجدد بالتضامن الدولي، بما يتناسب وما لكل بلد من قدرة على المساهمة.

جيم - العناصر الأساسية الستة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

٦٦ - من شأن العناصر الأساسية الستة التالية أن تساعد على تشكيل وتدعيم الطابع العالمي والمتكامل والمفضي إلى إحداث التغيير لخطة التنمية المستدامة، وضمان الوعي والاهتمام بالطموح الذي أعربت عنه الدول الأعضاء في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وترجمته إلى واقع، على الصعيد القطري (الشكل الأول).

الشكل الأول

العناصر الأساسية الستة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

العيش بكرامة: القضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة

٦٧ - القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ هو الهدف الأسمى لخطة التنمية المستدامة. فنحن نعيش في عالم من الوفرة، وفي وقت يحمل فيه العلم تباشير هائلة. غير أنه أيضاً عصر الحرمان المرعب بالنسبة لمئات ومئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. والتحدي الحاسم في عصرنا هذا هو سد الفجوة الفاصلة بين عزمنا على ضمان العيش الكريم للجميع وواقع سمته استمرار الفقر وترسُّخ عدم المساواة.

٦٨ - ولئن كنا قد أحرزنا تقدماً هاماً في السنوات الأخيرة، فما زال يشكل التصدي لعدم المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة وتمكينها تحديا رئيسيا في جميع مناطق العالم. وينبغي أن يكون من المسلم به الآن أن أي مجتمع لن يستطيع استغلال إمكاناته بأكملها إذا استُبعدت قطاعات كاملة فيه، وخاصة الشباب، من المشاركة في عملية التنمية والمساهمة فيها والاستفادة منها. ولا تزال أبعاد أخرى لعدم المساواة قائمة، بل إنها ازدادت سوءاً في بعض الحالات. فعدم التكافؤ في الدخل هو على وجه التحديد أحد أكثر الجوانب وضوحاً لمسألة هي أوسع نطاقاً وأكثر تعقيداً، هي مسألة عدم التكافؤ في الفرص. وهذا تحد عالمي على العالم كله أن يتصدى له. ويجب أن تستوعب خطة التنمية أصوات النساء وآراء الشباب والأقليات، وتلتمس الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية، وتذلِّل العقبات التي تحول دون مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والمراهقين والشباب مشاركة كاملة، وتُلغي تهميش الفقراء. ويجب ألا تستبعد المهاجرين واللاجئين والمشردين، أو الأشخاص المتضررين من النزاعات والاحتلال.

الناس: ضمان التمتع بموفور الصحة وتوفير المعرفة وإدماج النساء والأطفال

٦٩ - لم يكتمل إنجاز الأعمال الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فتخلفت عن الركب الملايين من الناس، والنساء والأطفال خاصة. لذا يجب علينا أن نعمل على تمكين النساء وكذلك الشباب والأطفال من الحصول على المجموعة الكاملة من الخدمات الصحية. ويجب علينا ألا نتسامح مطلقاً مع العنف ضد النساء والفتيات أو مع استغلالهن. ويجب أن تتمكن النساء والفتيات من الحصول على الخدمات المالية على قدم المساواة، وأن يمارسن حقهن في تملك الأراضي وغيرها من الأصول. ولجميع الأطفال والمراهقين الحق في التعليم ويجب أن تُهيأ لهم البيئة الآمنة للتعلُّم. فالتنمية البشرية معناها أيضاً احترام حقوق الإنسان.

٧٠ - ويجب أن تعالج الخطة مسائل التغطية الشاملة للرعاية الصحية وتيسير الاستفادة منها والقدرة على تحمل تكلفتها؛ وإنهاء وفيات الأمهات أثناء النفاس ووفيات حديثي الولادة

والأطفال التي يمكن تفاديها وسوء التغذية؛ وضمان توافر الأدوية الأساسية؛ وكفالة الصحة الجنسية والإنجابية للنساء وحقوقهن الإنجابية؛ وضمان التحصين الشامل؛ والقضاء على الملاريا وتحقيق رؤية مستقبل خالٍ من الإيدز والسل؛ والحد من عبء الأمراض غير المعدية، بما في ذلك الأمراض النفسية وإصابات الجهاز العصبي وحوادث الطرق؛ وتعزيز السلوكيات الصحية، بما فيها تلك المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

٧١ - واليوم، فإن الواقع الذي يمثله ١,٨ بليون شاب ومراهق بات يشكل، أكثر من أي وقت مضى، قوة دينامية ومستنيرة ومترابطة على الصعيد العالمي تدفع نحو التغيير. وسيكون إدراج احتياجاتهم وحقهم في الاختيار وآرائهم في الخطة الجديدة عاملا حاسماً في تحقيق النجاح. ومن الضروري إكساب الشباب المهارات المهمة والتعليم الجيد النوعية وتمكينهم من التعلم مدى الحياة بدءاً من مرحلة الطفولة المبكرة حتى ما بعد المرحلة الابتدائية، بما في ذلك مهارات الحياة والتعليم والتدريب المهنيان، وكذلك العلوم والرياضة والثقافة. ويجب تزويد المعلمين بالوسائل التي تمكنهم من تحقيق التعلم وإيصال المعرفة في بيئة عمل عالمية آمنة تحرِّكها التكنولوجيا.

الرخاء: بناء اقتصاد قوي يشمل الجميع ويفضي إلى التحول

٧٢ - ينبغي أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى الرخاء المشترك. ويجب أن تقاس قوة أي اقتصاد بمدى تلبيته لاحتياجات الناس، ومدى الاستدامة والإنصاف في تلبيتها. ونحن بحاجة إلى نمو شامل للجميع يرتكز على توفير فرص عمل لائقة وسبل عيش قابلة للاستمرار وارتفاع الدخل الحقيقي للجميع، نمو يُقاس بطرق تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي وتراعي خير الإنسان والاستدامة والإنصاف. وسيكون من علامات نجاحنا الاقتصادي التأكد من حصول جميع الناس، بمن فيهم النساء والأشخاص ذوو الإعاقة والشباب والمسنون والمهاجرون، على العمل اللائق والحماية الاجتماعية والخدمات المالية.

٧٣ - وقد يساعد الابتكار والاستثمار في البنية التحتية والمدن والمستوطنات البشرية المستدامة والحصينة، والتصنيع، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والطاقة، والتكنولوجيا على تحقيق أمرين هما إيجاد فرص عمل وتصحيح الاتجاهات البيئية السلبية. ويكتسي القطاع الخاص القادر والمحكوم بقواعد تنظيمية مناسبة والمسؤول والمربح أهمية بالغة في توفير فرص العمل، والأجور الكافية للمعيشة، والنمو، والعائدات المراد تخصيصها للبرامج العامة. ولبناء اقتصادات مستدامة شاملة الجميع فلا بد من إحداث تحول في نماذج الأعمال بحيث تفضي إلى المنفعة المشتركة.

٧٤ - إن ما يزخر به العالم من ثروات وموارد طبيعية هو أيضاً فرصة اقتصادية هائلة، إذا تُرجم ليس فقط إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي، بل أيضاً إلى نمو في الرخاء المشترك. لذلك، فاعتماد نُهج مستدامة في التعامل مع المسطحات الطبيعية landscape (بما في ذلك الزراعة والغابات)، وفي التصنيع (بما في ذلك قدرات التصنيع والإنتاج)، وفي إتاحة إمكانية الحصول على الطاقة والمياه والصرف الصحي، هي كلها محركات أساسية للإنتاج والاستهلاك المستدامين وإيجاد فرص العمل، وكذلك النمو المستدام والمنصف. كما أنها تدفع قدما بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتعالج تغير المناخ.

كوكب الأرض: حماية نظمنا الإيكولوجية لصالح كافة المجتمعات وأطفالنا

٧٥ - مراعاةً لحدود ما يتحمله كوكب الأرض، علينا أن نتصدى بشكل عادل لتغير المناخ، وأن نضع حدًّا لفقدان التنوع البيولوجي، وأن نتصدى للتصحر واستخدام الأراضي غير المستدام. وعلينا أن نحمي الحياة البرية، ونصون الغابات والجبال، ونحد من مخاطر الكوارث ونتحصن في وجه الأخطار. وعلينا أن نحمي محيطاتنا وبحارنا وأنهارنا وغلافنا الجوي باعتبارها من تراثنا العالمي وأن نحقِّق العدالة المناخية. وعلينا أن نشجِّع الزراعة وممارسات صيد الأسماك والنظم الغذائية المستدامة؛ ونعزز الإدارة المستدامة للموارد المائية والنفايات والمواد الكيميائية؛ وننهض بالطاقة المتجددة والأكثر كفاءة؛ ونفصل النمو الاقتصادي عن تدهور البيئة، ونشجع التصنيع المستدام ونعزز البنى التحتية الصلبة؛ ونكفل الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ ونحقق الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية البحرية والبرية واستغلال الأراضي بشكل يمكن تحمله.

٧٦ - لقد أضحت التنمية المستدامة في خطر إذ تُثبت الدلائل أن احترار النظام المناخي هو الآن أمرٌ لا مجال لإنكاره وأن أعمال البشر هي السبب الرئيسي فيه. لذا يتعين علينا أن نحصر ارتفاع درجات الحرارة على الصعيد العالمي في أقل من درجتين مئويتين إذا أردنا تجنب أسوأ آثار تغير المناخ. وثاني أكسيد الكربون هو أكبر عامل مساهم في تغير المناخ الناجم عن أعمال البشر. واستخدام الوقود الأحفوري وإزالة الغابات هما مصدراه الرئيسيان. وستؤدي زيادة الاحترار إلى تزايد احتمالات وقوع آثار شديدة واسعة الانتشار لا يمكن إصلاحها. وكلما انتظرنا أكثر في اتخاذ إجراءات بشأن الإنتاج والاستهلاك المستدامين، زادت تكلفة حل المشكلة وكبُرت المصاعب التكنولوجية. ويمكن أن يساعد التكيف مع تغير المناخ في التقليل من بعض مخاطره وتأثيره. والأمر الأكثر إلحاحاً هو أنه يجب علينا أن نعتمد اتفاقاً عالمياً ذا مغزى بشأن المناخ قبل نهاية عام ٢٠١٥.

العدل: العمل على إشاعة الأمان والسلام في المجتمعات وتقوية المؤسسات

٧٧ - تقتضي إدارة التنمية المستدامة على نحو فعال أن تكون المؤسسات العامة في جميع البلدان وعلى جميع المستويات جامعة وتشاركية ومسؤولة أمام الشعب. ويجب أن تحمي القوانين والمؤسسات حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويجب أن تخلو كلها من الخوف والعنف والتمييز. ونحن نعلم أيضاً أن المجتمعات الديمقراطية التشاركية والحرة والآمنة والناعمة بالسلام هي على حد سواء عوامل مساعدة على تحقيق التنمية ونتيجةٌ لها.

٧٨ - ويشكل توافر سبل اللجوء إلى نظم قضائية نزيهة، ووجود مؤسسات للحكم الديمقراطي خاضعة للمساءلة، واتخاذ تدابير لمكافحة الفساد والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، وتوافر ضمانات لحماية الأمن الشخصي، جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة. لذا، يجب تأمين وجود بيئة مواتية في ظل سيادة القانون من أجل المشاركة الحرة النشطة والمجدية للمجتمع المدني والقائمين بالدعوة الذين يعبرون عن أصوات النساء، والأقليات، وجماعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، والشعوب الأصلية، والشباب، والمراهقين، وكبار السن. كما أن حرية الصحافة وإتاحة الحصول على المعلومات وحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات هي عوامل مساعدة على تحقيق التنمية المستدامة. ويجب وضع حد لممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في كل مكان. ويجب تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وضمان العدالة للجميع.

٧٩ - ونحن بحاجة إلى إعادة بناء المجتمعات وتحقيق الاندماج فيها على نحو أفضل بعد انتهاء الأزمات والنزاعات. ويجب علينا أن نعالج ضعف بنية الدولة وندعم المشردين داخلياً ونساهم في زيادة صلابة الناس والمجتمعات. والمصالحة وبناء السلام وبناء الدولة أمورٌ حاسمة لكي تتغلب البلدان على ضعفها وتُقيم مجتمعات متماسكة ومؤسسات قوية. وهذه الاستثمارات ضرورية للحفاظ على مكاسب التنمية وتجنب حدوث أي انتكاسات في المستقبل.

الشراكة: حفز التضامن العالمي من أجل التنمية المستدامة

٨٠ - يجب إقامة شراكة عالمية متجددة الحيوية لتحقيق التنمية المستدامة بناء على الأسس المتفق عليها في إعلان الألفية والعملية الدولية لتمويل التنمية التي بدأت في مونتيري عام ٢٠٠٢ وعملية التنمية المستدامة التي استُهلت في جوهانسبرغ في نفس العام. ويجب أن تكون فعالة في تعبئة الوسائل وفي تهيئة البيئة المواتية لتنفيذ خطتنا. ويستلزم حشدُ الدعم

لتنفيذ الخطة الجديدة الطموحة توافر الإرادة السياسية والعمل على كل الجبهات، المحلية والدولية، العامة والخاصة، من خلال المعونة والتجارة والتنظيم والضرائب والاستثمار.

٨١ - والتنفيذ ليس فقط مسألة كم. بل هو أيضاً مسألة تعاون في العمل وتوحيد الصفوف للتغلب على المشكلة. ويجب أن تكون الشراكات الجامعة سمة أساسية من سمات التنفيذ على جميع المستويات، العالمي منها والإقليمي والوطني والمحلي. ونحن ندرك إلى أي مدى قد يساعد هذا الأمر على إحداث التغيير. وتوفر أهداف التنمية المستدامة أداةً لمواءمة الأعمال الخاصة مع السياسات العامة. وتنبني الشراكات المفضية إلى التحول على مبادئ وقيم ورؤية مشتركة وأهداف مشتركة، قوامها جعل الناس وكوكب الأرض في قلب الاهتمام. وتشمل مشاركة جميع الجهات المعنية، وتحتل فيها المساءلة المتبادلة موقعا بالغ الأهمية. وهذا يعني إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص تكون مسؤولة ومستنِدة إلى مبادئ.

دال - دمج العناصر الأساسية الستة

٨٢ - يجب أن تكون التنمية المستدامة خطة متكاملة لإيجاد حلول اقتصادية وبيئية واجتماعية. وقوتها تكمن في تداخل أبعادها. وهذا التكامل هو بمثابة الأساس للنماذج الاقتصادية التي تعود بالفائدة على الناس والبيئة؛ والحلول البيئية التي تسهم في التقدم؛ والنُّهج الاجتماعية التي تعزز الدينامية الاقتصادية وتسمح بصون المشاعات البيئية وحُسن استخدامها؛ وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة والاستدامة. وستكون الاستجابة لجميع الأهداف ككلٍّ متماسك ومتكامل أمراً حاسماً لضمان حدوث التحولات المطلوبة على نطاق واسع.

٨٣ - وهذه الخطة ذاتها مرآة تعكس الإطار الدولي الأوسع لحقوق الإنسان، الذي من عناصره الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، وكذلك الحق في التنمية. وقد وُضعت غايات محددة لصالح الفئات المحرومة. وسيتعين تصنيف المؤشرات على نطاق واسع ضمن جميع الأهداف والغايات.

٨٤ - ويترسخ اندماج العناصر الأساسية الستة بتطبيق مبدأ العالمية. فعند التوجه بها إلى جميع البلدان والشعوب، نأخذ في الاعتبار الترابط البيئي والاقتصادي والاجتماعي، معترفين أيضاً بواقع الاحتياجات والقدرات الوطنية المتباينة.

٨٥ - وختاماً، يتيح الإطار الجديد فرصة مطلوبة بإلحاح لدمج مقاصد الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، التي تتسم أهدافها المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان بالترابط الوثيق والتعاضد.

٨٦ - وهذا كله ستكون له انعكاسات هامة على الطريقة التي يسعى بها جميع الشركاء لتحقيق التنمية المستدامة، حيث سيتطلب تحوُّلات في النهج المتبعة في القيادة والتعاون والسعي لتماسك السياسات العامة، فضلا عن الاستراتيجية. وسيكون له أيضاً تأثير مفيد يوحِّد الصفوف في تنظيم الأعمال داخل منظومة الأمم المتحدة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري.

رابعا - حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ خطتنا

”توفر الأرضُ ما يكفي لتلبية احتياجات الناس كافة، لكن خيراتها تضيق بجشعهم“. المهاتما غاندي

ألف - تمويل مستقبلنا

٨٧ - التنميةُ المستدامة تحدٍ معقد تقترن به متطلباتٌ ملحة ذات احتياجات تمويلية ضخمة. ولن تتوافر وسائل تمويل الأهداف المتفق عليها في حلٍّ تمويلي واحد ولن تنهض بها مجموعةٌ واحدة من الأطراف الفاعلة. فلا بد من توظيف كلّ مسارات التمويل على النحو الأمثل لخدمة التنمية المستدامة، ولا بد من تنسيقها بحيث يكون لها أكبر الأثر. وخطة التنمية المستدامة المتكاملة تتطلب إطاراً مالياً على نفس القدر من التآزر. ولذلك ينبغي أن تعمل الحكوماتُ على تحسين اتساق الأطر التمويلية التي انبثقت عن مسارين رئيسيين من مسارات النقاش التي عُنيت بالتنمية، هما عمليتا مونتيري وريو. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تضع الحكومات في الحسبان الحاجة إلى الاتساق والتجانس مع التمويل المخصص لمواجهة تغير المناخ (انظر الشكل الثاني).

٨٨ - إن الحوار العالمي بشأن تمويل التنمية المستدامة يشهد تقدما. فقد اقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية عددا من الأهداف المتعلقة بوسائل التنفيذ. وقدمت لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة خياراتٍ سياساتية تتمحور حول مسارات تمويل مختلفة تتمثل فيما يلي: تمويل عام محلي، وتمويل خاص محلي، وتمويل عام دولي، وتمويل خاص دولي، وتمويل مختلط[٥]. وتتناول هذه المسارات الجوانب العامة والخاصة والوطنية والدولية للتحدي التمويلي المتمثل في حشد موارد جديدة وإضافية، وإعادة تخصيص الموارد المتوافرة بالفعل، وتهيئة بيئة مواتية داعمة. وتلوح من خلال إنشاء مؤسسات جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مثل مصرف التنمية الجديد (مصرف مجموعة بريكس) والمصرف الآسيوي للاستثمار في الهياكل الأساسية، فرص لتمويل استثمارات التنمية المستدامة.

٨٩ - إنني أرحب بالخيارات السياساتية التي قدمتها اللجنة الحكومية الدولية، وأشجع البلدان على أن ترفع سقف طموحاتها وأن تعزز قدراتها النوعية على الوفاء بمتطلبات الخطة الجديدة. وتحقيقا لهذه الغاية، ستقع على عاتق الدول الأعضاء، وهي تستعد للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا، مسؤوليةُ الاتفاق على مسارٍ طموح لتمويل التنمية المستدامة فيما بعد عام ٢٠١٥.

الشكل الثاني

تدفقات الأموال المتأتية من المصادر الدولية والوطنية لتمويل التنمية المستدامة

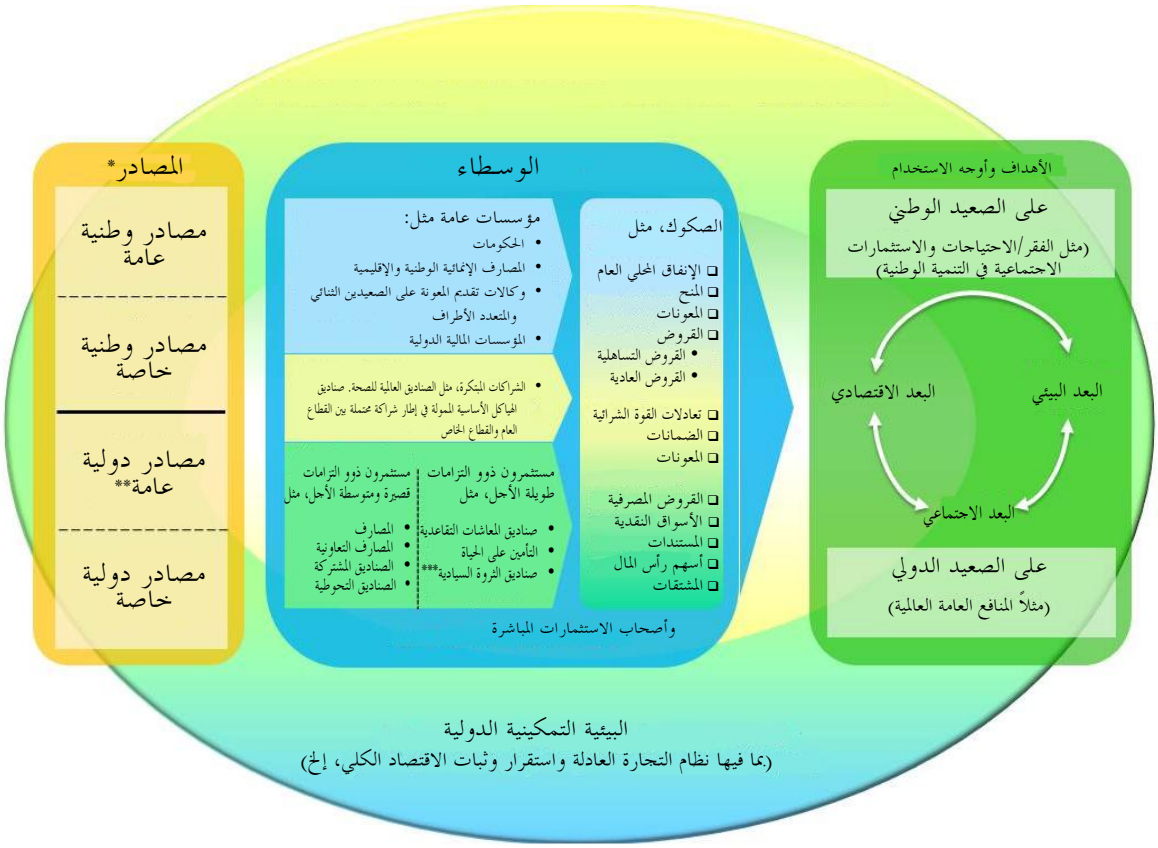

* حجم الإطار لا يمثل حجم التمويل أو مبلغه.

** قد تكون هناك حالات يوفر فيها التمويل العام دعما مباشرا لتنفيذ أهداف دولية.

*** تتعامل صناديق الثروة السيادية مع أموال عامة، ولكن تديرها إدارة الاستثمارات الخاصة.

المصدر: A/69/315.

٩٠ - ولا بد لجميع الأموال العامة أن تحدث أثراً إيجابياً على أشد الفئات فقرا وضعفا في كل المجتمعات. وستظل المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التمويل العام الدولي تؤدي دورا محوريا وحافزا، لا سيما في البلدان الضعيفة، شأنها في ذلك شأن اعتماد نهجٍ استراتيجي وتحقيق تقدم مطرد في استخدام التمويل. وينبغي أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها كاملةً وفي التوقيت المناسب. ويجب أن تدعم المساعدة الإنمائية الرسمية ما لم يكتمل من أعمال متصلة بالأهداف الإنمائية للألفية وكذلك الانتقال إلى خطة التنمية المستدامة الجديدة. ويلزم في سياق المناقشات الجارية بشأن تحديث المساعدة الإنمائية الرسمية تأكيد أهمية أن يكون التمويل المتأتي من المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر فعالية وموجها بصورة أدق وأن يستغل ما يتوافر من موارد أخرى. ولا بد أن يشمل هذا الأمر زيادة التركيز على أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تعاني أوضاعا هشة.

٩١ - وتقع على عاتق كل حكومة وطنية المسؤولية الأولى عن حشد الإيرادات العامة المحلية التي يتطلبها أداء الوظائف الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، مثل ضمان حد أدنى من الحماية الاجتماعية ومعالجة مسألة التهميش. فالقوانين والسياسات الوطنية ينبغي أن تكرس لهذه الأغراض الموارد الملائمة في الوقت المناسب، بينما يتعين على المؤسسات العامة أن تعمل على نحو يخدم الصالح العام. ويشمل ذلك وضع سياسات سليمة بيئيا واجتماعيا، وتعزيز حقوق الإنسان، وتقوية المؤسسات، وضمان سيادة القانون. ويلزم تكملة الجهود المحلية ببيئة دولية داعمة.

٩٢ - ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لتعبئة الطاقة المحدِثة للتحول الكامنة في تريليونات الدولارات من موارد القطاع الخاص، وإعادة توجيه تلك الطاقة وإطلاق العنان لها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى توجيه استثمارات طويلة أجل، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى قطاعات ذات أهمية حاسمة، وخاصة في البلدان النامية. وتشمل هذه القطاعات الطاقة المستدامة والهياكل الأساسية والنقل، علاوة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيتعين على القطاع العام أن يحدد وجهته بوضوح. فأُطر الاستعراض والرصد وهياكل التنظيم والحفز التي توضع للتمكين من إجراء هذه الاستثمارات يجب تنقيحها إذا أريد لها أن تجتذب الاستثمارات وأن تعزز التنمية المستدامة. وينبغي تقوية آليات الرقابة الوطنية، مثل الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمهام الرقابية للسلطة التشريعية.

٩٣ - ويلزم تعزيز الجهود الرامية إلى زيادة فعالية التعاون الإنمائي وأن يستند ذلك إلى المبادئ الأساسية المتمثلة في المسؤولية الوطنية، والتركيز على إحراز النتائج، وإقامة الشراكات الجامعة، وكفالة الشفافية والمساءلة.

٩٤ - وسيتحقق في نهاية المطاف، عبر نفس الاستثمارات الموظفة على مستوى المشاريع، تخليص اقتصاداتنا في الأجل الطويل من انبعاثات الكربون وإتاحة إمكانية الحصول على الطاقة والمياه والغذاء وجعل الاستدامة سمة الزراعة والصناعة والهياكل الأساسية والنقل. ومن المهم أيضا إدراك أن الكثير من الاستثمارات الموظفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتم على الصعيد دون الوطني بقيادة السلطات المحلية.

٩٥ - وإضافة إلى ما سبق، يجب أن نشرع بجدية وعلى وجه السرعة في تصحيح أوجه الإجحاف التي تعتري النظام الدولي منذ وقت طويل وأضرت بالبلدان النامية. إننا بحاجة إلى نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر عدلا، وإلى اختتام جولة الدوحة، وتحسين سبل حصول البلدان النامية على التكنولوجيات والأدوية والاستثمارات الطويلة الأجل. ونحتاج أيضا إلى تمثيل أكثر عدلا للبلدان الناشئة والبلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية الدولية، وإلى تنظيم أفضل للنظامين المالي والنقدي الدوليين وقدر أكبر من الاستقرار فيهما، وإلى حلول مستدامة لمسألة الديون. ويجب أن نواصل معالجة عدم الاتساق السياساتي بين الأساليب الحالية للحوكمة الدولية في مسائل التجارة والمالية والاستثمار، من ناحية، وبين القواعد والمعايير التي نتبعها في مجالات العمالة والبيئة وحقوق الإنسان والمساواة والاستدامة، من ناحية أخرى.

٩٦ - ومع مُضي الاستعدادات لعقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥، تراود الناس تطلعات كبيرة إلى التوصل لنتائج ملموسة يتسنى من خلالها تمويل التنمية المستدامة وتمهد الطريق لختام ناجح للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي ستعقد بباريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٩٧ - وإنني أحث الدول الأعضاء على النظر في التوصيات التالية على وجه الخصوص والموافقة عليها.

٩٨ - ينبغي أن تفي جميع البلدان المتقدمة النمو بهدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية وأن توافق على جداول زمنية محددة للوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك التزامات اسطنبول القاضية بأن تُخصص بحلول عام ٢٠١٥ نسبة ٠,١٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لصالح أقل البلدان نموا. ومن المهم ضمان ألا تتراجع نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أقل البلدان نموا بل ينبغي أن تتزايد هذه النسبة باستمرار وأن تُوجه بشكل أفضل وتتحسن فعاليتها وشفافيتها، وأن تحشد موارد إضافية. ومن المهم للغاية أن تمر

البلدان التي بسبيلها إلى الخروج من قائمة أقل البلدان بفترة انتقال سلسة لضمان أن تبدأ تلك البلدان طريق التنمية المستدامة بيُسْر دون أي تعطيل لخططها وبرامجها ومشاريعها الإنمائية. وينبغي اتخاذ اللازم لزيادة التمويل الموجه لتيسير القدرة على الإصلاح الضريبي، بما يحسن تعبئة الموارد المحلية. وينبغي أيضا الامتثال لجميع الالتزامات الدولية الأخرى.

٩٩ - إن أيّ جهد يهدف إلى تحديث المساعدة الإنمائية الرسمية وتدابير تمويل التنمية ينبغي النظر فيه في محفل مفتوح وشفاف تتحقق فيه أوسع مشاركة ممكنة من البلدان المانحة والبلدان المستفيدة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة.

١٠٠ - وينبغي أن يراعي في مستويات تقديم المساعدة بشروط ميسرة اختلافُ مراحل التنمية وظروفها وتعدد أبعاد الفقر وأنواع الاستثمارات الموظفة.

١٠١ - وتُشجَّع البلدان كافة على اعتماد استراتيجيات وطنية خاصة بها لتمويل التنمية المستدامة تتضمن جميع تدفقات التمويل، وذلك استنادا إلى التحاور المستمر فيما بين الكيانات الحكومية المعنية وغيرها من أصحاب المصلحة. وينبغي أن يُستعان بهذه الاستراتيجيات لتنقيح وتعزيز السياسات المحلية للتنمية المستدامة وبيئتها القانونية والمؤسسية وتحسين اتساق السياسات المتعلقة بها. ومن الضروري أن تؤدي جميع تدفقات التمويل، بما فيها التمويل المقدم لمواجهة تغير المناخ، إلى تعزيز المسؤولية الوطنية وأن تفضي إلى زيادة استخدام الاستراتيجيات والنُظم القطرية. ولكي تكون استراتيجيات تمويل التنمية المستدامة فعالة، لا بد أن تقترن مكوناتها بمصادر تمويل جاهزة للاستثمار. وينبغي مواءمة الرؤى والخطط والميزانيات السنوية الوطنية وأطر الإنفاق الوطني المتوسطة الأجل مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

١٠٢ - ولا بد أن توفر سياسات المالية العامة وسياسات الاقتصاد الكلي حلولا منخفضة الكربون لتحقيق التنمية المستدامة والاستثمار في بناء القدرة على التكيف والتحصُّن ضد الأخطار. وينبغي أن يكون تسعير انبعاثات الكربون، باستخدام نُهج مختلفة، أحد الاعتبارات الرئيسية التي تؤخذ في الحسبان. ويتعين التخلص تدريجيا من الإعانات المالية المباشرة وغير المباشرة المقدمة للمحروقات الأحفورية الضارة. وينبغي إلغاء الإعانات المقدمة للصادرات الزراعية.

١٠٣ - ويجب أن تتواءم مع أهداف التنمية المستدامة الأطرُ التنظيمية والحوافز وتقييمات العائد على المخاطر التي تتسنى من خلالها استثمارات القطاع الخاص وتقوم عليها نماذج أعماله، ويجب أن تتواءم معها أيضا سياسات الشراء الحكومية.

١٠٤ - ويتعين على جميع البلدان أن تنظر في اعتماد سياسات تشجع على أن يُستثمر التمويل الخاص في تحقيق التنمية المستدامة استثمارا مسؤولا وخاضعا للمساءلة، وفي إلزام الشركات بتقديم تقارير إجبارية عن المسائل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة، مع مصاحبة ذلك بتغييرات تنظيمية تضمن اتساق حوافز الاستثمار مع أهداف التنمية المستدامة. وسيستلزم هذا الأمر تحديد فترات انتقالية وتقديم دعم تقني، خاصة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٠٥ - وينبغي أن نسعى إلى وضع سياسات للاستثمار تتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ومعايير العمل الأساسية التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية، والمعايير البيئية للأمم المتحدة. وينبغي أيضا أن تحدث هذه السياسات التوازن الكافي بين ما يفضله المستثمرون وما يحتاجه الناس في البلدان التي يُوظّف فيها الاستثمار.

١٠٦ - ويلزم وضع سياسات لتحفيز ودعم مباشرة الأعمال الحرة، وزيادة فرص المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الحصول على التمويل، بما في ذلك عن طريق مصارف التنمية وغيرها من الوسطاء الماليين.

١٠٧ - وينبغي أن تسعى البلدان إلى توفير سبل الاستفادة من الخدمات المالية للجميع، مع التركيز على السبل التي تضمن توافر هذه الخدمات لمختلف الشرائح على اختلاف الدخل ونوع الجنس والموقع الجغرافي والعمر وغير ذلك من العوامل. ومن الضروري التخلص من الحواجز التي تحول دون حصول المرأة بالذات على التمويل. ويتعين على البلدان أن تعمل على توسيع نطاق الإلمام بالمسائل المالية وأن تنشئ أجهزة قوية لحماية المستهلك.

١٠٨ - ويمكن أن تكون لآليات التمويل المختلط إمكانات كبيرة، لا سيما عندما ينطوي الأمر على فوائد ينتفع بها القطاع العام. ومن المهم، مع ذلك، متى نُظر في الاستعانة بهذه الترتيبات التأكد من خضوعها لضمانات بهدف التحقق من مساهمتها في التنمية المستدامة. ويجب ألا تحل هذه الترتيبات محل مسؤوليات الدولة عن تلبية الاحتياجات الاجتماعية أو تنتقص من هذه المسؤوليات. وينبغي أن تكفل هذه السياسات أيضا عوائد عادلة للجمهور، وأن تراعي في الوقت نفسه الاعتبارات الاجتماعية والبيئية وتلك المتعلقة بالعمالة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وإضافة إلى ذلك، تتعين إدارة المخاطر من خلال التنويع واستخدام المشاريع المتعددة في آن واحد، بما يتيح تعويض الخسائر في بعض المشاريع بالمكاسب التي تحققها مشاريع أخرى.

١٠٩ - وقد ترغب الدول الأعضاء في أن تدعو المؤسسات المالية الدولية إلى النظر في بدء عملية يكون الغرض منها دراسة دور المؤسسات الإقليمية والمتعددة الأطراف المعنية بتمويل التنمية، وبحث حجم أنشطتها وأسلوب عملها لجعلها أكثر تجاوبا مع خطة التنمية المستدامة.

١١٠ - ولئن كان من الضروري الامتثال للالتزامات الإضافية التي تم التعهد بها فيما يتعلق بالتمويل لمواجهة تغير المناخ، فإن استخدام تدفقات التمويل هذه وغيرها ينبغي ألا يؤدي إلى التجزؤ بل أن يفضي إلى التجانس بين ركائز التنمية المستدامة وتعزيز الروابط فيما بينها. وينبغي تكليف فريق تقني للخبراء بوضع إطار متسق للتمويل المخصص لمواجهة تغير المناخ والمساعدة الإنمائية الرسمية وتقديمه إلى الدول الأعضاء.

١١١ - ويمثل التّعاون فيما بين بلدان الجنوب والجهود التضامنية الكبيرة التي تبذلها الاقتصادات الناشئة أمرين يبعثان على التفاؤل. وسيلزم أن تلتزم مزيد من البلدان بزيادة مساهمتها في التمويل العام الدولي وأن تحدد لذلك أهدافا ومواعيد. وينبغي تشجيع تبادل المساعدة التقنية والخبرات فيما بين بلدان الجنوب عن طريق المنتديات الإقليمية.

١١٢ - وأشجع البلدان بقوة على النظر في اتباع سُبلٍ مبتكرة لجمع المزيد من الموارد لتمويل التنمية المستدامة على نطاق واسع، مستعينة في ذلك بعدد من الخيارات التي تشمل الآليات الضريبية (كالضرائب المفروضة على المعاملات المالية، وضريبة الكربون، ورسوم تذاكر السفر بالطائرة) وغير الضريبية (كبدلات انبعاثات الكربون).

١١٣ - ولا بُدّ لنا من تعزيز التنسيق الدولي لسياسات الاقتصاد الكلي للاقتصادات الكبرى، وتعزيز إدارة السيولة العالمية، والنظر في إصدار حقوق السّحب الخاصة على نحو أكثر انتظاما من أجل مواصلة تقديم المساعدة وإدارة الاقتصاد الكلي بشكل يكافح التقلبات الدورية.

١١٤ - ولا بُدّ لنا من التطبيق الصارم لأنظمة مالية شاملة ومناسبة في كل البلدان، لأنّ احتمالات حدوث أزمة مالية عالمية أخرى لم تتقلص بما فيه الكفاية. إلا أن تصميم هذه الأنظمة ينبغي أن يراعي أثرها على تعميم الخدمات المالية وعلى حوافز الاستثمار في التنمية المستدامة.

١١٥ - والتّصدي بفعالية للتدفقات غير المشروعة هو من الأمور الملحّة. وينبغي أن نطبق بقوة أكبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتدابير الرامية إلى التغلّب على العقبات التي تحول دون إعادة الأصول المسروقة. كما يتعيّن على الدول الأعضاء أن تنظر في

وضع تدابير تكفل تبادل المعلومات والتّعاون القضائي وإنشاء لجنة حكومية دولية معنية بالتعاون الضريبي برعاية الأمم المتحدة.

١١٦ - ولنعملْ أيضا على تدعيم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الترتيبات الخاصة بإعادة هيكلة الديون السّيادية على نحو شفاف ومنتظم وقائم على المشاركة. وكخطوة فورية في هذا الاتجاه، دعونا نعمل على الجمع بين السلطات وسائر الأطراف المعنية بالموضوع لإنشاء منتدى غير رسمي يعنى بالديون السيادية، مع مواصلة المفاوضات الجارية في الوقت نفسه.

١١٧ - وينبغي تكثيف الجهود للحد من تكاليف إرسال التحويلات المالية، بما يحقق الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين. وأرحب في هذا الصدد بالتزام بلدان مجموعة العشرين بتقليص متوسط التكلفة العالمية لإرسال هذه التحويلات إلى ٥ في المائة.

باء - تسخير التكنولوجيا والعلوم والابتكار من أجل مستقبل مستدام

١١٨ - إنّنا نَشهد مرحلةً من الابتكارات والتغييرات التكنولوجية التي لم يسبق لها مثيل. فقد باتت التكنولوجيات الجديدة تتيح إمكانيات هائلة لتحقيق التنمية المستدامة. وسيتوقف تحقيق رؤيتنا للعالم بعد عام ٢٠١٥ على الحلول التي يمكن أن توفرها هذه التكنولوجيات الجديدة وعلى مستويات ما يمكن أن تفتحه من أبواب.

١١٩ - غير أنّ فرص الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا والحيوية تتوزّع اليوم بمستويات متفاوتة، داخل البلدان وفيما بينها، وباب الاستفادة منها شبه موصد أمام الفقراء والكثير من البلدان النامية. وفي الوقت الذي تخصص فيه مبالغ ضخمة من الموارد العامة للميزانيات العسكرية، تُصرف مبالغ أقلّ نسبيا على البحوث والتطوير في مجال المنافع العامّة. وكثيرا ما تُدفع لبحوث القطاع الخاص إعانات من المال العام، مما يفضي أحيانًا إلى حرمان الجمهور من منافع البحوث التي أصبحت أثمانها باهظة بسبب الإجحاف في أساليب منح التراخيص وبراءات الاختراع. ويؤدي ذلك أيضا إلى منح إعانات مالية في كثير من الأحيان للابتكارات التي لا تتلاءم مع مبدأ تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وفضلا عن ذلك، لا يزال أمامنا شوط طويل حتى نبلغ المستويات المطلوبة لمشاركة المرأة والفتاة في العلم والتكنولوجيا (بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وفي العلوم الهندسية والرياضيات اللازمة لعالم القرن الحادي والعشرين.

١٢٠ - وبلوغ المستقبل المستدام سوف يتطلّب منا العمل للتخلّص التدريجي من التكنولوجيات غير المستدامة، وللاستثمار في ابتكار وتطوير تكنولوجيات نظيفة وسليمة

لخدمة أغراض التنمية المستدامة. وعلينا أن نكفل توافر هذه التكنولوجيات بأسعار معقولة وانتشارها واستيعابها على نطاق واسع وعلى قدم المساواة، بما في ذلك انتشارها إلى البلدان النامية واستيعابها من قِبلها.

١٢١ - وستحتاج البلدان النامية، وأقل البلدان نموا بالأخصّ، إلى الدعم الذي يتيح لها أن تستفيد من تحسّن فرص الوصول إلى هذه التكنولوجيات، ويمكِّنها في نهاية المطاف من أن توسّع قاعدة الابتكار المحلي وتستنبط الحلول التكنولوجية الخاصة بها.

١٢٢ - ومن المعهود تاريخيا أن تنجم التطورات التكنولوجية الهامة، في كثير من الأحيان، عن مبادرات لأصحاب مصلحة متعددين مدفوعة بالسعي إلى إيجاد حلول. لذا، فإن تحقيق أهداف تنميتنا المستدامة سيتطلب أيضا شراكات تكنولوجية مدفوعة بهذا السعي بين طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة.

١٢٣ - ولا بُدّ لنا من استحداث طرائق فعّالة للتعاون بين العديد من أصحاب المصلحة وتقاسم تكاليف البحوث والتطوير والاختبار والنّشر فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والقطاع الخيري وغيره من القطاعات، على أن يتضمن ذلك معارف الشعوب الأصلية. كما يتعين علينا أن نتحرك من أجل إعداد مبادرات ملموسة، يشتمل البعض منها على استغلال الإمكانات التي تتيحها التكنولوجيات، بحيث تكون هذه المبادرات جاهزةً مع بدء العمل بخطة التنمية المستدامة الجديدة، وأن نضع أهدافا جسورة في مجال التكنولوجيا وغايات في مجال تعبئة الموارد. ولا بد في هذا السياق من تيسير السُّبل التي تتيح للجميع، بما فيهم الفئات الأشدّ فقرًا، جني ثمار التكنولوجيا، ومن العمل في الوقت نفسه على ضمان أن تتوفر في نظام الملكية الفكرية الحوافزُ الملائمة التي تحث على الابتكار التكنولوجي اللازم لبلوغ التنمية المستدامة. ويكتسي هذا الأمر طابعا مُلحًّا بشكل خاص بالنسبة للتكنولوجيات القليلة الانبعاث الكربوني التي تشكل جزءا من جهودنا المبذولة للتخفيف من وطأة تغير المناخ بفعل الإنسان.

١٢٤ - وهناك عدد من المبادرات الدولية الجارية الهادفة إلى تسريع وتيرة استحداث ونشر ونقل التكنولوجيات الملائمة، ولا سيما التكنولوجيات السليمة بيئيا. بيد أنّ الطموحات في هذا المجال لم تبلغ حتى الآن مستوى التحديات المطروحة.

١٢٥ - وإنّي اقترح، بعد أن اطّلعتُ على توصيات جلسات التحاور المنظَّمة التي عقدتها الجمعية العامة، إنشاء منبر عالمي إلكتروني يستفيد من المبادرات القائمة ويكمّلها، وتشارك فيه كل الأطراف المعنية من أجل: (أ) الوقوف على المبادرات والاحتياجات والثّغرات القائمة في مجال تيسير التكنولوجيا، ويشمل ذلك المجالات الحيوية بالنسبة

للتنمية المستدامة كالزّراعة والـمُدن والصّحة؛ (ب) تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين في هذا المجال بالتصدي لمظاهر التجزؤ وبتوطيد أوجه التآزر، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة ؛ (ج) تشجيع التواصل وتبادل المعلومات ونقل المعارف والمساعدة التقنية من أجل توسيع نطاق مبادرات التكنولوجيات النظيفة.

١٢٦ - وأهيب في الوقت نفسه بالدول الأعضاء: (أ) التعجيل بوضع الصيغة النهائية للتّرتيبات اللازمة للإنشاء المقترح لبنك التكنولوجيا وآلية دعم العلم والتكنولوجيا والابتكار المخصصين لأقل البلدان نموا؛ (ب) زيادة التعاون بدرجة كبيرة في مجال تبادل التكنولوجيات وتعميق المعارف وتعزيز بناء القدرات في مجال استخدام التكنولوجيات والابتكار فيها، ومن ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ (ج) إدخال ما يلزم إدخاله من تعديلات على أُطر السياسات الوطنية والدولية لتيسير إنجاز هذه الأعمال؛ (د) إحراز تقدم كبير في استحداث هذه التكنولوجيات والمعارف ونقلها وتعميمها على البلدان النامية بشروط مُحابية وميسرة وتفضيلية، (هـ) كفالة أن تكون النظم العالمية للملكية الفكرية وعملية تطبيق الشروط المرنة لاتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية متّسقةً بالكامل مع أهداف التنمية المستدامة ومُساهِمةً في بُلوغها، (و) الدخول في التزامات مُحدَّدة تتعهّد فيها بحجب الموارد العامة عن التكنولوجيات الضّارة وتخصيصها لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، (ز) تشجيع الإسراع بدورة التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا من مرحلة الابتكار إلى مرحلة التسويق إلى مرحلة النّفع العام.

جيم - الاستثمار في القدرات على تحقيق التنمية المستدامة

١٢٧ - من أجل بلوغ أهدافنا، لا بُدّ للبلدان من أن تُدرجها في خططها وسياساتها وميزانياتها وقوانينها ومؤسساتها الوطنية. أما تحقيقها فسيتطلب بناء مؤسسات متكاملة فعالة تتوفر لها الموارد البشرية ذات المهارات والقدرات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. وسيلزم أن تستعرض الحكومات، بالتّشاور مع كل الأطراف المعنية وبما يتسق وأولوياتها الوطنية، الاستراتيجيات والسياسات الوطنية التي تدعم إحراز تقدم صوب تحقيق هذه الأهداف.

١٢٨ - وسيتعين استعراض هذه الاستراتيجيات وتنفيذها على المستوى المحلي بمشاركة كاملة من السلطات المحلية. ويحدث حاليا بالفعل في كثير من الحالات أن تتولى السلطات دون الوطنية والمحلية، ممثلةً في رؤساء البلديات وغيرهم، قيادة الجهود الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة. وسيلزم في حالات كثيرة تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية للقيام بالتنفيذ والرّصد

الناجعين. ويدخل في ذلك تعزيز القدرات على تقييم الاحتياجات وجمع البيانات وصياغة تدابير الاستجابة على نطاق القطاعات والمؤسسات.

١٢٩ - وسيلزم أن تكون لدى المؤسسات التنفيذية والبرلمانات والأجهزة القضائية القدرة على أداء مهامها ضمن إطار هذا المسعى. كما يجب أن تكون مؤسسات المجتمع المدني قادرة على أداء أدوارها المستقلة والحاسمة.

١٣٠ - وستكون الدول النامية أيضا بحاجة إلى الدّعم حتى تبنى قدراتها. أما أقلّ البلدان نموا والبلدان الخارجة من الصراع فستكون احتياجاتها ملحّة أكثر من غيرها. لذلك، تعمل الأمم المتحدة على إعادة تنشيط دورها وتحسينه في مجال تطوير القدرات[٧]. وفي هذا السياق أيضا، لا بدّ للأمم المتحدة ولكلّ شركائها في هذه العملية من توسيع نطاق الطموحات بهذا الشأن، ولا سيما في المدى القريب.

١٣١ - ويمكن أن يكون العمل التطوعي وسيلة أخرى من وسائل التنفيذ القوية الشاملة لعدة قطاعات في سعينا إلى بناء القدرات والمساعدة في ترسيخ جذور الخطة الجديدة. فالعمل التطوعي قادر على توسيع الدوائر المناصرة وتعبئتها، وعلى إشراك الناس في جهود التخطيط والتنفيذ الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وتستطيع المجموعات المتطوّعة أن تساعد على إضفاء الطابع المحلي على الخطة الجديدة وذلك بإتاحة مساحات جديدة للتّفاعل بين الحكومات والناس من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة وقابلة للتوسيع.

١٣٢ - وأخيرا، لا بُدّ لنا أيضا من حشد قدرة الثقافة على إحداث ما نسعى إليه من تغيير مفضٍ إلى التحول. فعالمنا فسيفساءُ هائلة من الثقافات المتنوعة التي تهتدي بنورها في فهمنا المتطورِ للتنمية المستدامة. وما زلنا بحاجة إلى أن نتعلم الكثير من الثقافات العالمية ونحن نبني العالم الذي نريد. ولكي يكتب لنا النجاح، يجب ألا تظل الخطة الجديدة حكرا على المؤسسات والحكومات، بل ينبغي للشعوب أن تحتضنها. لذلك، ستكون الثقافة، بمختلف جوانبها، من القوى الهامة المساندة للخطة الجديدة.

(٧) انظر الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (للاطلاع على أحدث استعراض، انظر A/67/93-E/2012/79).

خامسا – إنجاز خطتنا: مسؤولية مشتركة

”تحقيق التنمية يقتضي تجفيف المنابع الكبرى لحجب الحرية: إنّها الفقر وأيضا الاستبداد، وقلة الفرص الاقتصادية وأيضا الحرمان الاجتماعي المنتظم، وإهمال المرافق العامة وأيضا تعصّب الدول القمعية وطغيان تصرفاتها“ أمرتيا سين

ألف – قياس الديناميات الجديدة

١٣٣ – يتوقف تحقيقُ التنمية المستدامة على وجود اقتصادات نابضة بالحياة ونمو جامع لمسايرة النمو السكاني والزيادة في الأعمار المتوقعة، ولإيجاد فرص العمل ودفع الأجور وتوليد الإيرادات اللازمة للبرامج الاجتماعية. غير أنّه لكي نجعل اقتصاداتنا جامعة ومستدامة، يجب أن يكون فهمنا للأداء الاقتصادي وأدواتُ قياسنا له أوسع نطاقا وأعمق وأدق.

١٣٤ – ونحتاج إلى إعادة النظر في كيفية احتساب أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة في المحاسبة الوطنية. فالمقاييس التي لا تفرّق بين الأنشطة المضرة اجتماعيا وبيئيا من جهة، والمنافع الاجتماعية من جهة أخرى، والتي لا تراعي الإنصاف وتوزيع التكاليف والفوائد، ولا تأخذ في الحسبان الآثار التي تلحق بالأجيال المقبلة، لن تساعدنا في سيرنا نحو بلوغ مستقبل مستدام.

١٣٥ – وقد سلّمت الدول الأعضاء بأهمية البناء على المبادرات القائمة الهادفة إلى استحداث أساليب لقياس التقدم في تحقيق التنمية المستدامة تتجاوز مفهوم الناتج المحلي الإجمالي. لذلك، يجب أن يحظى العمل على استحداث مقاييس بديلة للتقدم، تتسع لما هو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي، باهتمام وتركيز الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والدوائر العلمية والمؤسسات العامة. ويجب أن تركّز هذه المقاييس بصورة مباشرة على قياس التقدم الاجتماعي، ورفاه الإنسان، والعدل، والأمن، والمساواة، والاستدامة. أما مقاييس الفقر فينبغي أن تعكس طبيعة الفقر المتعددة الأبعاد. ومن المرجح أن تشكل المقاييس الجديدة للرفاه الذاتي أدوات جديدة هامة لرسم السياسات.

١٣٦ – ولتحقيق خطة التنمية المستدامة، نحتاج أيضا إلى أهداف قابلة للقياس ومؤشرات دقيقة تقنيا. وفي هذا السياق أيضا، حققت الدول الأعضاء تقدما كبيرا في إنجاز هذه العملية باقتراحها لجُملةٍ من الغايات التي تحقق أثرا تكامليا قويا وتقطع شوطا كبيرا في تحديد ماهية الأشياء التي نحتاج إلى تحقيقها. ولكنْ، على الرغم من أنّ الكثير من هذه الغايات يظلّ على قوته وتجاوبه من الأهداف، فإنّ هناك غايات أخرى تُقدّم خدمة أفضل للعمل الجاري حاليا في وضع مؤشرات للخطة. ويتسم عدد قليل من الغايات بطموح أقل مما تتسم به الغايات

التي تم الاتّفاق عليها، وسيكون بعضها أنسب في الحالات التي يتم فيها ضمان الالتزام بتغيير السياسات.

١٣٧ - وما نحتاجه الآن هو إجراءُ مراجعة تقنية للتأكّد من أنّ كلّ هدف من الأهداف قد صِيغَ بلغةٍ محددة قابلة للقياس والتحقيق وأنه متسق مع معايير الأمم المتحدة واتفاقاتها القائمة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على التوازن السياسي الهام الذي تمثله هذه الأهداف. وتحقيقا ذلك، يمكن الاستعانة بالخبراء التقنيين التابعين لمنظومة الأمم المتّحدة في استعراض الغايات، بما في ذلك وسائل تنفيذها، وفي مقارنة مستوى الطموح الذي يمثله كل منها ومواءمته مع الأهداف والالتزامات والاتفاقات الدولية القائمة، بما يعزّز الإطار العام للأهداف. وسيُسهم هذا العمل أيضا في اتّساق المناقشة الدائرة بشأن تمويل التنمية.

١٣٨ - وفضلا عن ذلك، قد تود الدول الأعضاء، عند اقتراح هدف بصيغة قابلة للقياس ولكن دون تحديد كمي، أن تطلب من منظومة الأمم المتحدة أن توافيها، بالتّشاور مع شركائها في الدوائر الأكاديمية والعلمية، بأدلة بشأن وضع مستويات عالمية مستهدفة محدَّدة.

١٣٩ - وسيلزم أيضا تحديد مجموعة من المؤشرات القابلة للتطبيق حتى يتسنى لنا، اعتبارا من عام ٢٠١٦، جمع بيانات موثوقة ومقارنتها وتحليلها بالمستوى المناسب من التصنيف. ولهذه الغاية، ربما تودّ الدول الأعضاء أن تقرّر تكليف منظومة الأمم المتحدة بأن تقوم، بالتشاور مع الخبراء الآخرين المعنيين ومن خلال الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، بمهمة وضع مشروع مجموعة مؤشرات.

باء - إنارة السبيل: دور البيانات في الخطة الجديدة

١٤٠ - إننا نسعى إلى أن نسلك طريقا نحو تحقيق التنمية المستدامة أساسه الأدلة، وعلينا أن نواجه التّحديات المعقّدة التي يطرحها هذا المسعى وأن نستجيب لتفاوت البلدان في الواقع الذي يعيشه كل منها وما يمتلكه من قدرات.

١٤٢ - وكما ذُكر في تقرير فريقي الاستشاري المستقل للخبراء المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة، لا بُدّ للعالم من أن يكتسب مستوى جديدا من ''الإلمام بالبيانات'' حتى يتزود بالأدوات والمنهجيات والقدرات والمعلومات اللازمة التي تُنير له السّبيل في مواجهة التّحديات التي تفرضها الاستجابة لمتطلبات الخطة الجديدة. لذلك، سيكون تعزيز القدرات الإحصائية والوطنية والدولية، ودقة المؤشرات، وتوافر مجموعات بيانات موثوقة في الوقت المناسب ومصادر بيانات جديدة وغير تقليدية والتّصنيف الأوسع والمنتظم بغرض الكشف عن أوجه التفاوت، كلُّها من الأمور الجوهرية لتنفيذ الخطة الجديدة.

١٤٢ - وفي كل ذلك، يجب أن نلتزم إلى أقصى حد بالشفافية تجاه الجمهور والمدِّ بالمعلومات والرصد القائم على المشاركة وفتح أبواب الاطلاع على البيانات، مع عدم الإخلال إطلاقا بالالتزام بحماية الحق في الخصوصية. ويجب أن نزيد بشكل كبير من حجم الدعم المقدم إلى البلدان والمكاتب الإحصائية الوطنية ذات الاحتياجات الحرجة فيما يتعلق بالقدرات على إنتاج وجمع وتصنيف وتحليل وتبادل البيانات ذات الأهمية الحيوية للخطة الجديدة.

١٤٣ - وتحقيقا لهذه الأهداف، أوصي بإنشاء برنامج عمل شامل بشأن البيانات تحت إشراف اللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة. ويشمل ذلك بناء توافق آراء عالمي، ووضع مبادئ ومعايير قابلة للتطبيق في مجال البيانات، وإنشاء شبكة جامعة لشبكات الابتكار في مجال البيانات للنهوض بالابتكار والتحليل، وتيارا جديدا من التمويل المبتكر لدعم القدرات الوطنية في مجال البيانات، وشراكة عالمية في مجال البيانات لتعزيز القيادة والحوكمة.

١٤٤ - وعلى وجه التحديد، سنُجري بالتعاون الوثيق مع الخبراء القطريين تحليلا متعمقا للثغرات القائمة في مجالي البيانات والمعلومات، وسنحدد، بالتالي، حجم الاستثمارات اللازمة لإنشاء نظام حديث لرصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسنشجع على الإسراع بإقامة شراكة عالمية بين أصحاب المصلحة المتعددين في مجال بيانات التنمية المستدامة من أجل تعبئة وتنسيق الإجراءات اللازمة لجعل ثورة البيانات تخدم التنمية المستدامة، من خلال التشجيع على اتخاذ مبادرات من قبيل عقد منتديات عالمية معنية ببيانات التنمية المستدامة يشارك الجميع فيها.

جيم - قياس التقدم الذي نحرزه: الرصد والتقييم والإبلاغ

١٤٥ - إذا كان لنا أن ننجح، فإن الخطة الجديدة يجب أن تصبح جزءا من العقد المبرم بين الناس، بما فيهم أعضاء المجتمع المدني والأعمال التجارية التي تتصرف بمسؤولية، وحكوماتهم الوطنية والمحلية. ويجب تعزيز البرلمانات لتعميق الديمقراطية وتنفيذ ولاياتها الرقابية التي يقضي بها الدستور. ويجب أن تسدد جميع الشركات الضرائب الواجبة عليها وأن تحترم معايير العمل وحقوق الإنسان والبيئة. ويجب أن تتزود الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بوسائل التمكين وأن تحتشد، من خلال العمل والدعوة، لنصرة القضية وأن تساهم في الوصول إلى مستقبل مستدام ومنصف ومزدهر.

١٤٦ - ويجب علينا الآن أن نعتنق ثقافة المسؤولية المشتركة، التي تستند إلى معايير شاملة متفق عليها، والتزامات عالمية، وقواعد وأدلة مشتركة، وإلى العمل الجماعي، ووضع أطر مرجعية لقياس ما يحرز من تقدم. ونمط المساءلة الجديد الذي نسعى إليه ليس نمطا يقوم على فرض شروط أو على مسؤولية الشمال تجاه الجنوب، أو الجنوب تجاه الشمال، لكنه بالأحرى نمط قوامه خضوع جميع الجهات الفاعلة، من الحكومات، والمؤسسات الدولية، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، في جميع البلدان، للمساءلة أمام الناس أنفسهم. وهذا هو المحك الحقيقي للتنمية التي تضع الناس في محور اهتمامها وتراعي سلامة الكوكب.

١٤٧ - ولا يمكن بناء هذا النموذج إلا على قاعدة المسؤولية الوطنية والمشاركة الواسعة النطاق والشفافية التامة. وكي يكون فعالا، يجب أن يكون متوائما مع خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ وأهدافها الجديدة. وكي يكون كفؤا، يجب أن يُبسّط وأن يستخدم الآليات والعمليات القائمة. وكي يكون قائما على الأدلة، يجب أن يرتكز على ثورة البيانات، وعلى المؤشرات والبيانات التي تنبثق منها. وكي يكون شاملا بحق، يجب أن ينطبق على جميع الجهات الفاعلة، في القطاعين العام والخاص على السواء، على الصعيدين الوطني والدولي كليهما. ويجب أن يشمل إتاحة الفرص للاستعراض المتبادل والدعم المتبادل على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

١٤٨ - وقد شدد المشاركون في المشاورات التي أجرتها الأمم المتحدة في الأشهر الأخيرة على الحاجة إلى عملية طوعية قائمة على المشاركة ومتعددة المستويات تقودها الدول وتستند إلى الأدلة من أجل رصد ما يحرز من تقدم.

١٤٩ - وبالتالي، يمكن الشروع على الصعيد الوطني في عملية استعراض شامل تقوم على هذه المبادئ ويكون من شأنها أن تغني عمليات الاستعراض على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ولا بد على جميع الصعد من أن تكون المناقشات التي تجري في إطار الاستعراض قائمة على المشاركة وعلنية تتاح فيها المشاركة الواسعة النطاق وتستند إلى الحقائق والبيانات والنتائج العلمية والتقييمات القائمة على الأدلة. ويمكن أن تشمل العناصر الرئيسية لعملية الاستعراض ما يلي:

(أ) عنصر وطني بقيادة قُطرية متعلق بالمساءلة: ينبغي في مجمل عملية الاستعراض أن يكون هذا الجزء الوطني أهم الأجزاء، لأنه الأقرب إلى الناس. وستشكل أساسا له الآلياتُ والعمليات الوطنية والمحلية القائمة، بمشاركة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك ممثلو الحكومات الوطنية والمحلية والبرلمانات والمجتمع المدني

والأوساط العلمية والأكاديمية وقطاع الأعمال. وسيقوم هذا الجزء بوضع نقاط مرجعية، واستعراض الإطار الوطني للسياسات، وتسجيل التقدم المحرز، واستخلاص الدروس، والنظر في حلول، والمتابعة، وتقديم تقارير عن ذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، ستتألف المدخلات المكتوبة الرئيسية فيما يتعلق بالتقدم الذي تحرزه فرادى البلدان من تقرير صادر عن الحكومة، وتقرير لأصحاب المصلحة الوطنيين يتضمن إسهامات من الجهات الفاعلة الوطنية غير الحكومية، إضافة إلى تقرير يضم المعلومات والبيانات المتوافرة الواردة من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، تقدم جميعها بالاستناد إلى نماذج منسقة على الصعيد العالمي؛

(ب) عنصر إقليمي متعلق باستعراض الأقران، يصمم وفقا للاحتياجات الإقليمية ودون الإقليمية وتضطلع به الآليات القائمة في عملية قائمة على المشاركة تضم أصحاب مصلحة متعددين للنظر في التقارير الوطنية، وتحديد الاتجاهات الإقليمية، والعقبات، والقواسم المشتركة، وأفضل الممارسات، والدروس المستفادة، وإيجاد الحلول والدعم المتبادل والحلول المشتركة: ستدمِج الاستعراضات الإقليمية تجارب ونجاحات آليات من قبيل اللجان الاقتصادية الإقليمية، وعملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية المستدامة، واستعراضات الأداء البيئي التي تجريها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واستعراضات الأقران التي تجريها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وستستفيد من هذه التجارب والخبرات؛

(ج) عنصر عالمي متعلق بتبادل المعارف، يتخذ شكل منتدى لإجراء استعراض يقوم على المشاركة ويضم أصحاب مصلحة متعددين ويتسم – وهو أمر مهم – بطابع الشمول ويبدأ العمل به عند انطلاق الخطة الجديدة: سيعقد هذا المنتدى سنويا تحت إشراف المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وسيتيح فرصة دورية لفرادى البلدان لتقديم استعراضات وطنية طوعية لما أحرزته من تقدم ومناقشة الدروس المستفادة في تنفيذ كل منها للخطة، كما سيتيح الفرصة لاستعراض ما حققته من نواتج قصيرة الأجل ونتائج طويلة الأجل لها علاقة بتحقيق الأهداف. وينبغي أن تنظر الدول الأعضاء في إجراء استعراضات متعددة السنوات في إطار المنتدى السياسي مرة كل خمس سنوات؛

(د) عنصر مواضيعي لتسجيل التقدم المحرز على الصعيد العالمي على فترات منتظمة في إطار التنمية المستدامة للمساعدة في تحديد التحديات والعقبات وتعبئة الجهود للتصدي لها: مع أن هذه الاستعراضات المواضيعية يمكن أن تجري تحت إشراف المنتدى السياسي الرفيع المستوى، فإنها ستعتمد على آليات مناسبة للتنسيق والاستعراض. ويمكن أن

تشمل هذه الآليات ما هو موجود حاليا من اللجان المتخصصة أو الفنية أو المجالس أو اللجان التي تُعقد في إطارها اجتماعات كيانات الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات المتعددة الأطراف، والاستعراضات والنتائج ذات الصلة الصادرة عن هيئات المعاهدات، والدول الأعضاء، والشركاء من المجتمع المدني، والأوساط العلمية والأكاديمية، والقطاع الخاص، الذين يمكن أن يقوموا برصد المجال المواضيعي لكل منهم والنهوض به. ويمكن أيضا ربط الشراكات القائمة بهذه الآليات ضمانا لكفاءة وفعالية العمل والمساءلة. ومن أجل دعم العملية وتكملتها، وضمان استمرار قياس ما يحرز من تقدم، ستقدم الأمم المتحدة تقارير مواضيعية عالمية سنوية تجمّع فيها البيانات المتوافرة، جنبا إلى جنب مع تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، الذي صدر به تكليف من مؤتمر ريو+٢٠؛

(هـ) عنصر لاستعراض الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة: هذه الشراكة عنصر أساسي يجب أيضا يظل قيد الاستعراض الفعلي هو ودورها في تعبئة الوسائل اللازمة للتنفيذ. وبينما تستعد الدول الأعضاء لعقد المؤتمر الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا، ينبغي لها أن تغتنم الفرصة للنظر في الكيفية التي يمكن بها أن تساعد الهياكل والعمليات القائمة في استعراض وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال. وسيتمثل دور إضافي هام لعملية الاستعراض في إطار هذا العنصر في تناول مسارات المؤتمر ذات الصلة التي تبحث في الظروف والاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٥٠ - ويمكن أن يستوعب الهيكل الحالي لهيئاتنا الحكومية الدولية عملية الاستعراض الشامل الوارد وصفها أعلاه. وقد جاء إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي يجتمع تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وكذلك جمعية الأمم المتحدة للبيئة بوصفهما مؤسستين مبتكرتين هامتين انبثقتا من مؤتمر ريو+٢٠. ويشكل إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي خطوة هامة أخرى إلى الأمام.

دال - جعل الأمم المتحدة ملائمة للتحول

١٥١ - تتطلب خطة التنمية المستدامة الشاملة والجديدة هذه أن يكون المجتمع الدولي ”على مستوى الغرض المنشود“ لدعم البلدان في تنفيذها لجيل جديد من أهداف التنمية المستدامة. ويتعين أن يتبنى كل المشاركين في تنفيذها ما تنطوي عليه من محدِّدات جديدة وعناصر محقِّقة للتحول. والأمم المتحدة ليست استثناء في هذا الصدد بالنظر إلى دورها في قيادة خطة التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ وصوغها.

١٥٢ - ولكي تكون منظومة الأمم المتحدة ”على مستوى الغرض المنشود“ فتستطيع بالتالي إنجاز خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ فلا بد لها من أن تكون مجدية وأن يكون طابعها الابتكار والمرونة واحتواء الجميع والتنسيق والتوجه نحو النتائج. ولا بد من أن تسترشد بحقوق الإنسان العالمية والقواعد الدولية وتُزاوج بين الأطر المعيارية للأمم المتحدة وأنشطتها التنفيذية وتستجيب للاحتياجات المتباينة للبلدان. ولا بد من أن تقدم مشورة متخصصة عندما تُطلب منها، وتتسم بنفس القدر من المهارة في ضمان اتباع نهج متكامل، والعمل في مختلف التخصصات باستخدام مجموعات مناسبة من المهارات لدعم الدول الأعضاء على نحو أفضل في التصدي للتحديات المعقدة المتعددة القطاعات. ولا بد للمنظومة من أن تقيم شراكات فعالة للاستفادة من خبرات الشركاء الخارجيين وقدراتهم ومواردهم. وتحتاج هذه المنظومة إلى أهداف مشتركة، وقيادة ملتزمة ذات رؤية، وخدمة مدنية دولية عالمية ذات مهارات عالية وقدرة على التكيف. ويجب أن تحقق أعلى مستويات المساءلة والشفافية وقوة التأثير.

١٥٣ - وتكون منظومة الأمم المتحدة، في سياق قيامها بذلك، ملتزمة بالعمل بمزيد من التعاون من أجل الاستفادة من خبرات وقدرات جميع مؤسساتها دعما للتنمية المستدامة. وعلى الصعيد القطري، ستقدم أفرقة الأمم المتحدة القطرية دعما متسقا للجهات الوطنية صاحبة المصلحة لتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥ بالتزامن مع تسريع وتيرة تطبيق إجراءات التشغيل الموحدة لمبادرة ”توحيد الأداء“ من أجل تحقيق المزيد من النتائج لصالح التنمية المستدامة. وسينصب التركيز أيضا على استخدام البيانات والأدلة بمزيد من الفعالية والشفافية وإنشاء قدرة تحليلية أكبر من أجل التصدي لأوجه عدم المساواة والمخاطر وقلة المنعة إزاءها. وستواصل منظومة الأمم المتحدة السعي إلى وضع نماذج أكثر ابتكارا وتكاملا لتسيير الأعمال والأخذ بممارسات عمل حديثة لزيادة الكفاءة وتعزيز الأثر.

١٥٤ - وسيجري أيضا تعميق الجهود الجارية لكفالة توافر قوة عاملة متنوعة ذات أداء رفيع وقدرة على التنقل لدعم خطة التنمية المستدامة الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب أن تكون قوة العمل قادرة على الاستفادة من الخبرات والتخصصات المناسبة التي لدى وكالات الأمم المتحدة وعلى العمل في مختلف التخصصات والوظائف من أجل التصدي على نحو أفضل للتحديات المعقدة المتعددة القطاعات. وتتمثل ميزتنا النسبية الرئيسية في توافر خدمة مدنية دولية مستقلة وملتزمة وذات مهارات عالية وقادرة على أن تلبي الاحتياجات الدائمة التغير للمجتمع الدولي. وسنستثمر في اجتذاب موظفين من ذوي الأداء الرفيع والاحتفاظ بهم والاستعانة بهم ونشرهم في جميع المواقع وعلى اختلاف الولايات ونماذج الأعمال.

١٥٥ - ومما له أهمية بالغة كي تكون الأمم المتحدة أكثر ''ملاءمة للغرض المنشود'' أنه يجب على الدول الأعضاء أيضا أن تكون أكثر اتساقا في ما تقدمه من دعم، وخاصة ما يتصل منه بإدارة منظومة الأمم المتحدة وتمويلها. والتمويل المطرد للتنمية المخصص للدعم الطويل الأجل والذي يتسنى من خلاله تجميع الموارد والجمع بين التمويل الإنمائي والتمويل الإنساني ستكون له أهمية حاسمة شأنه في ذلك شأن آليات التمويل الأكثر اتساقا التابعة للأمم المتحدة التي توحد إطار السياسات الإنمائية ولا تبعثره.

١٥٦ - وفي هذا السياق، قد ترغب الدول الأعضاء في تعزيز الإجراءات التي يجري اتخاذها حاليا، وكذلك القيام بمبادرات لضمان أن تكون منظومة الأمم المتحدة ''على مستوى الغرض المنشود'' من أجل دعم هذه الخطة الجديدة المحدثة للتحول وتحقيق التنسيق والاتساق بين الجهات الفاعلة الإنمائية على الصعيد القطري.

سادسا - خاتمة: معا ضمن تعاهُد عالمي

''إذا اتخذت القرارات الصحيحة وتمت المحافظة عليها، فإن بإمكاننا أن نرى بدايات مستقبل أفضل في عام ٢٠١٥''.

ملالا يوسافزاي

١٥٧ - عالم اليوم عالم مليء بالمشاكل، وهو في حالة هيجان وجيشان، وبه الكفاية من الاضطرابات السياسية المؤلمة. وترزح المجتمعات تحت ضغوط شديدة ناجمة عن تآكل قيمنا المشتركة، وتغير المناخ، وتزايد أوجه عدم المساواة، وتحت ضغوط الهجرة، والأوبئة التي لا تعرف الحدود. يحدث هذا في وقت نرى فيه أيضا المؤسسات الوطنية والدولية وقد باتت قوتها على المحك بشكل خطير. وبسبب طبيعة ونطاق هذه المجموعة المخيفة من التحديات الهائلة، لا بد من شطب كل من التقاعس عن العمل وتسيير الأعمال على النحو المعتاد من قائمة خياراتنا. وإذا لم يمارس المجتمع العالمي القيادة على الصعيدين الوطني والدولي لصالح شعوب العالم، فإننا نستدعي بذلك خطر زيادة التفتت والإفلات من العقاب والتناحر، فنعرض بالتالي كوكبنا نفسه للخطر ونخاطر بألا يكون لنا مستقبل ننعم فيه بالسلام والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان. وجملة القول ببساطة، فإن هذا الجيل عليه واجب تغيير مجتمعاتنا.

١٥٨ - وبالتالي فإن عام ٢٠١٥ هو الوقت المناسب للتحرك العالمي. ففي هذه السنة وحدها، لدينا الفرصة والمسؤولية الجليتان لتبني التنمية المستدامة، وإعادة هيكلة النظام المالي

العالمي بما يتواءم واحتياجاتنا، والاستجابة بشكل نهائي وعلى وجه السرعة للتحدي الذي يشكله تغير المناخ الذي يسببه الإنسان. ولم يحدث من قبل أن اضطر العالم إلى مواجهة برنامج عمل بهذا التعقيد في سنة واحدة. وهذه الفرصة الفريدة لن تسنح مرة أخرى في جيلنا.

١٥٩ - ويجب أن نتخذ الخطوات الحاسمة الأولى نحو مستقبل مستدام ينعم فيه الجميع بالكرامة. والتغيير هو هدفنا. فيجب علينا تغيير اقتصاداتنا وبيئتنا ومجتمعاتنا. ويجب علينا تغيير العقليات والسلوكيات والأنماط المدمرة القديمة. ويجب أن نحتضن مجموعة عناصر أساسية متكاملة هي الكرامة والناس والرخاء والكوكب والعدالة والشراكة. ويجب أن نبني مجتمعات متماسكة، سعيا إلى تحقيق السلام والاستقرار الدوليين. ويجب أن نعطي الأولوية للحلول الدولية الجيدة من منظور المصلحة الوطنية لكل دولة من الدول الأعضاء.

١٦٠ - وهذا المستقبل ممكن إذا ما حشدنا بشكل جماعي الإرادة السياسية والموارد اللازمة لتعزيز دولنا والنظام المتعدد الأطراف. ونحن نملك الوسائل والأساليب اللازمة للتصدي لهذه التحديات إذا ما قررنا استخدامها والعمل معا. وإذا كانت الدول الأعضاء تستنفر حاليا طاقات العالم حول العمل من أجل التنمية المستدامة، على الصعيدين الوطني والدولي، فإن الأمم المتحدة ستكون قد أثبتت قيمتها بوصفها الهيئة العالمية الرئيسية التي باتت على مستوى مبادئ ميثاقها ومبادئه.

١٦١ - وإجمالا، يشكل عملنا الآن تحديا ملهما يدعونا إلى أخذه بجدية. فنحن على أعتاب أهم سنة من سنوات التنمية منذ تأسيس الأمم المتحدة نفسها. ويجب أن نعطي معنى لما وعدت به المنظمة من ”إعادة تأكيد الإيمان بكرامة الإنسان وقَدْره“ وأن نمضي بالعالم قدما نحو مستقبل مستدام. وبهذه العملية الاستثنائية وما تشهده من روح قيادية لم يسبق لها مثيل، تتاح لنا فرصة وواجب تاريخيان للتصرف بجرأة وعلى نحو حثيث وسريع لتمكين الجميع من العيش بكرامة دون إهمال أحد.